جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: مالية مؤسسة
بعنوان:

" أثر نمط الملكية والشكل القانوني على السلوك الاستثماري للمؤسسات الناشطة في اقليم ولاية ورقلة"

– دراسة ميدانية في المركز الوطني للسجل التجاري فرع – ورقلة – (خلال سنة 2022)

من إعداد الطالبين: بوخريص كمال
خويلدات عبد اللطيف

نوقشت أمام اللجنة المكونة من السادة يوم: 2022/06/13

أ.د/بوختالة سمير	أستاذ/أستاذمحاضر	جامعة قاصدي مرباح–ورقلة	رئيسا
أ.د/قريشي خير الدين	أستاذ/أستاذمحاضر	جامعة قاصدي مرباح–ورقلة	مشرفا
أ.د/كيحلي سلمة	أستاذ/أستاذمحاضر	جامعة قاصدي مرباح–ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

الحمد لله، فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح:

الوالدين الكريمين أمد الله في عمرهما.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم ، إخوتي وأخواتي.

إلى نصفي الأخر إلى بسمتي يوم فرحي ،إلى اتساعي يوم ضيقي ،إلى شمعتي يوم ظلمتي ،زوجتي الغالية

إلى قرة عيني اولادي

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد.

إلى من أنارلي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة ، أساتذتي الكرام

إلى الأستاذ الفاضل أطال الله في عمره وأمده الصحة والعافية الدكتور

"قريشي خير الدين"

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل .

بوخريص كمال

خويلدات عبد اللطيف

شكر وتقدير

(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وأشكره وأثني عليه الثناء كله سبحانه وتعالى على ما أعطاه لي من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل، والذي من خلاله أترجم معاني الاحترام والتقدير لكل من ساهم ولو بكلمة في إنجازه، وأسأله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

وفي هذا المقام أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف" قريشي خير الدين" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجهاته القيمة التي كانت خير معين في البحث

كما أشكره على جديته في العمل ونتمنى له التوفيق. ونتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذا البحث

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة على كل المعلومات التي قدموها لنا طيلة المشوار الجامعي

الملخص:

الهدف من خلال هذه الدراسة إلي إبراز دور الشكل القانوني ونمط الملكية المؤسسات من خلال القرارات التنظيمية والإدارية الذي يسمح للمؤسسات سواء عمومية أو مؤسسات خاصة لأجل تحقيق الأهداف المسطرة لتعظيم الربح وثروة المساهمين وتحقيق الأهداف العامة ، ولذلك تناولنا الإشكالية التالية ماهو أثر نمط الملكية والشكل القانوني علي السلوك الإستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة .

وإختيار الشكل القانوني للمؤسسة خطوة مهمة قبل البدء في عملية النشاط ،كما ان له بعد كبير بالتعاملات التجارية والقانونية والضريبية للمؤسسة ، ولهذا قمنا بإستخدام الأسباب التالية بتحليل الدراسات الإحصائية علي المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة ودور الشكل القانوني علي السلوك الإستثماري .

ولتحقيق أهداف الدراسة توصلنا إلي النتائج التالية من خلال معرفة التوجهات الإستثمارية من حيث الشكل القانوني ، وكذا القطاع الذي يتوجه غليه أغلب المؤسسات الإستثمارية .

الكلمات المفتاحية : نمط الملكية ، الشكل القانوني ، الاستثمار ، المؤسسات الاقتصادية .

Abstract:

The purpose of this study is to understand that the quality of Algerian audit reports during is affected by the obligation of professional attention. The question of this study is the extent to which auditors' professional attention affects the quality of their reports, and aims to answer the question: to what extent do auditors' professional attention affect the quality of their reports?

By distributing 63 questionnaires to professors and legal advisers and conducting crisis statistical tests to collect data and data on this issue, the field research was conducted with the questionnaire as a learning tool, The results are analyzed by SPSS software.

It is found that in the general auditing standards, there is a positive correlation and moral correlation between the necessary professional attention and the quality of the audit report. Therefore, auditors have the obligation to fully and properly carry out the necessary professional attention when accepting the audit. It evaluates various documents, records and financial statements prepared by the company's management, with a view to presenting a true report, reflecting the true situation of the company, and helping to improve the quality of its accounting information

.

Key words*: professional concern, report quality, auditor, general standard, financial list*

قائمة المحتويات

اهداء	II
شكر و تقدير	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII,VII
قائمة الاختصارات والرموز	IX
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول السلوك الاستثماري والعوامل المؤثرة به	
تمهيد	5
المبحث الأول: الإطار النظري نمط الملكية والشكل القانوني على السلوك الاستثماري للمؤسسات الناشطة	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الموضوع	22
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للتوجه الاستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة	
تمهيد	28
المبحث الأول: الطريقة و الادوات المستخدمة	29
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	32
خلاصة الفصل	56
خاتمة	58
المراجع	61
الفهرس	64

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01-01	جدول تحليل المؤسسات الشخص المعنوي حسب الشكل القانوني	31
01-02	جدول تحليل المؤسسات الشخص المعنوي حسب قطاع النشاط	36
01-03	جدول تحليل المؤسسات الشخص الطبيعي والشخص المعنوي	38
01-04	جدول تحليل المؤسسات الشخص الطبيعي حسب قطاع النشاط	45
01-05	جدول يوضح عدد المؤسسات شخص طبيعي ومعنوي	50
01-06	جدول الفئة العمرية إحصائيات (رجال ونساء) 2020	53

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01-01	التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية ورقلة	31
01-02	التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية عين البيضاء	32
01-03	التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية أنقوسة	32
01-04	التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية حاسي مسعود	33
01-05	التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية الرويسات	33
01-06	التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية سيدي خويلد	34
01-07	التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية حاسي بن عبد الله	34
01-08	التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية البرمة	35
01-09	التمثيل البياني قطاعات النشاط شخص معنوي	37
01-10	تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية ورقلة	39
01-11	تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية عين البيضاء	39
01-12	تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية عين أنقوسة	40
01-13	تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية حاسي مسعود	40
01-14	تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية الرويسات	41
01-15	تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية سيدي خويلد	41
01-16	تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية	42

	حاسي بن عبد الله	
01-17	تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية البرمة	42
01-18	شكل يمثل نسبة الأشكال القانونية للمؤسسات الشخص المعنوي	43
01-19	تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية ورقلة	45
01-20	تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية عين البيضاء	46
01-21	تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية انقوسة	47
01-22	تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية حاسي مسعود	47
01-23	تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية الرويسات	48
01-24	تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية سيدي خويلد	48
01-25	تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية حاسي بن عبد الله	49
01-26	تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية البرمة	50
01-27	تمثيل بياني نسب القطاع النشاط الشخص الطبيعي	51
01-28	تمثيل بياني عدد المؤسسات طبيعي ومعنوي	52
01-29	تمثيل نسبة المؤسسات الطبيعي والمعنوي	54
01-30	تمثيل يمثل عدد الرجال والنساء حسب السن	55
01-31	تمثيل نسبي للرجال والنساء	55

قائمة الاختصارات والرموز

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الرمز
شخص طبيعي	PERSONNE PHYSIQUES	P P
شخص معنوي	PERSONNE MORALES	P M
مؤسسة ذات مسؤولية محدودة	SARL	
مؤسسة الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة	EURL	
شركة ذات الأسهم	SPA	
شركة التضامن	SNC	
تجمع	GROUPEMENT	
مؤسسة عمومية إقتصادية	EPIC	

مقـدمة

توطئة :

يعد اختيار الشكل القانوني للمؤسسة الاستثمارية إحدى الخطوات المهمة في الإجراءات الإدارية و أحد أهم القرارات التي يجب أن يتخذها المستثمرون قبل البدء في النشاط ، وعلي هذا الأساس فإن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضر ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطر لأجل تحقيق معدلات مردودية مرتفعة .

كما يعد موضوع نمط الملكية في كل التنظيمات التشريعية عبر العالم من أهم الحقوق العلمية الأصلية ، فهو الحق الوحيد الذي يخول لصاحبه كل السلطات من استعمال واستغلال وتصرف .

إن الشركة أو المؤسسة كفكرة ليست وليدة اليوم ولكنها قديمة قدم هذا العالم ، حيث بدأها الإنسان الأول في صورة تعاونه مع أفراد أسرته كما تمثلت في تعاون الأسر والعشائر مع بعضها البعض ، وهذا يعني أن الشركة او المؤسسة بصورتها الحالية هي نتاج تطور الفكر الإنساني علي مر العصور .

تتمثل أهمية دراسة السلوك الاستثماري بعلاقته بالشكل القانوني الذي تنتهجه أغلب المؤسسات والقرار الذي يتخذه المستثمر سواء ، للمؤسسة الفردية او الجماعية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وتعظيم الربح وذلك لتعظيم ثروة المالكين وهو الهدف الذي تسعي الى تحقيقه أغلب المؤسسات .

ومن هنا نطرح الإشكال أو التساؤل الذي سيقوم عليه البحث وهو :

أثر نمط الملكية والشكل القانوني علي السلوك الاستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة ؟

أسئلة فرعية :

- أي الأشكال القانونية أكثر توجها للإستثمار ؟
- أي الأشكال القانونية أكثر إستقطابا للإستثمار في المؤسسات الجماعية (الشخص معنوي) ؟
- أي النشاطات أكثر إستقطابا للمستثمرين بالنسبة للمؤسسات الفردية و المؤسسات الجماعية ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة عن هذه الإشكالية نفرض هذه الفرضيات التالية :

1. إن الأشكال القانونية التي يتوجه اليها المستثمرون هي الأشكال التي تعود علي المؤسسة بالإيجاب وتحقيق الربح .
2. الشكل القانوني الاكثر إستقطابا للمستثمر هو الشكل الذي يري المستثمر أن يوظف أمواله ، وتعيين مسيرين الأكثر دراية وخبرة في تسيير أموال المؤسسة ، وكذا ثقافة المستثمر والمحيط الذي يعيش فيه.
3. يؤثر القطاع النشاطي للمستثمر الوجه الاولي للاستثمار ، من خلال القطاع السائد في المنطقة .

مبررات إختيار الموضوع :

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصص مالية المؤسسة .
- الرغبة في معرفة المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة .
- التعرف علي الخيار الأمثل للمستثمر في إختيار الشكل القانوني المناسب .
- التعرف علي القطاع السائد والأكثر توجها للمستثمرين في إقليم ولاية ورقلة .

أهداف البحث :

- حصيلة المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة .
- الشكل القانوني الغالب في قطاع الاستثمار في ولاية ورقلة .
- التوجه الاستثماري من خلال سلوك المستثمر .

أهمية البحث:

- قلة الدراسات في هذا المجال التي ربطت بين متغيرات الدراسة نفسها والتي اهتممت بدور اختيار الشكل القانوني والذي يعتبر ركيزة أساسية عند تكوين المؤسسات والتوجه اليه من طرف المستثمر .
- تساعد هذه الدراسة المستثمر عند إنشاء المؤسسة ، وما هو الشكل القانوني الذي يختاره .
- تساعد هذه الدراسة في النشاط الغالب في المنطقة والأكثر توجها للمستثمرين .

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

من أجل معالجة الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي لمتغيرات الدراسة في جانبها النظري وتحليل الدراسات التي لها علاقة باثر نمط الملكية والشكل القانوني ، استخدمنا دراسة حالة المؤسسات الناشطة في إقلية ولاية ورقلة لوصف ، وذلك من خلال قراءة الإحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري .

حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية** : تمت الدراسة علي المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة .
- **الحدود الزمانية** : تمت الدراسة إلي غاية أفريل 2022 ، من خلال الحصول علي إحصائيات من المركز الوطني للسجل التجاري .

مرجعية الدراسة :

تعود مرجعية الدراسة إلي المقالات ، والمذكرات ، والاطروحات الجامعية والكتب .

صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول علي دراسات سابقة
- قصر المدة الزمنية لهذا البحث .
- نقص الكتب .

هيكل الدراسة:

ولقد خططت هذه الدراسة بحيث تقع في فصلين على النحو التالي:

- **الفصل الأول** :تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية، الذي بدوره قسم إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار النظري الإطار النظري نمط الملكية والشكل القانوني على السلوك الاستثماري للمؤسسات الناشطة. أما في المبحث الثاني فتناولنا فيه عرض بشكل عام للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وإجراء المقارنات بينها وبين الدراسة الحالية.
- **الفصل الثاني** :نتطرق فيه إلى الدراسة الميدانية والذي انقسم بدوره إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول ،الطريقة والأدوات المستخدمة اما في المبحث الثاني تطرقنا الى عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول السلوك الاستثماري والعوامل المؤثرة به

تمهيد:

يعتبر الشكل القانوني من أهم الأشكال التي يتوجه إليها المستثمرو ن لإنشاء مؤسساتهم من خلال التنظيمات الإدارية والقانونية والتنظيميةة ، لإعطاء الصيغة القانونية للمؤسسة وممارسة نشاطهم بشكل قانوني ،كما يعتبر الشكل القانوني من أنماط الملكية سواء مؤسسة عمومية أو مؤسسة خاصة .

وهذا ما سنحاول إليه في هذا الفصل ، حيث قسمنا هذا الفصل إلي مبحثين ففي المبحث الأول تطرقنا إلي الأدبيات النظرية حول المؤسسة الإقتصادية والشكل القانوني ونمط الملكية و الإستثمار ، أما المبحث الثاني قمنا بدراسات سابقة .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول السلوك الاستثماري ونمط الملكية والشكل القانوني

نحاول في هذا المبحث تقديم الأدبيات النظرية حول السلوك الاستثماري من خلال توجه المستثمر نحو القطاعات المعنية بالاستثمار وما العوائد التي يحققها من هذا الاستثمار وكذا اختيار الشكل القانوني للمؤسسات الذي يعتبر من أهم الخطوات المهمة في الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات .

المطلب الأول : الشكل القانوني للمؤسسة

نحاول من خلال هذا المطلب التعريف بالمؤسسة الإقتصادية وأنواع المؤسسات

الفرع الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية

يصعب إعطاء تعريف قانوني للمؤسسة لسبب بسيط كون أن المؤسسة هي مفهوم إقتصادي أكثر منه قانوني ومع ذلك يساعد تصنيفها بالنظر الي الاشكال القانونية التي تظهر بها أو الطابع الإقتصادي الذي يغلب نشاطها أو طبيعة ملكيتها علي تحديد مفهومها ، وفي كل الأحوال يختلف تعريفها بحسب النظام الإقتصادي المنتهج [1].

إنّ عملية وصف مؤسسة اقتصادية معينة يمكن أن يتم بسهولة وذلك لو أخذنا حالة حقيقية منفردة مثل: مؤسسة زراعية، صناعية أو تجارية أو خدماتية، وقد تكون مؤسسة عامة أو خاصة ...، لكن حصر كل أنواع المؤسسة وفروعها الاقتصادية وأحجامها وأهدافها المختلفة في تعريف واحد من الصعوبة بمكان، نظرا للأسباب التالية:

1- التطور المسرهر الذي تعرفه المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وأشكالها القانونية منذ ظهورها.

2- اتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية.

3- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والأيديولوجية، حيث يبرز جليا عند الاقتصاديين الاشتراكيين ونظرتهم للمؤسسة والاقتصاديين الرأسماليين في إعطاء تعريفات مختلفة عما سبق.

التعريف الاول: يعرّفها "لبروتون" (**M. Lebreton**) حيث يقول: "إنّ المؤسسة تعني كلّ شكل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، ويقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق".

التعريف الثاني: وحسب تعبير "هربرت سبنسر" (**H.Spencer**) : "تشبه المؤسسة العضو أو الجهاز الذي ينجز وظائف مهمة للمجتمع"[2].

التعريف الثالث: عرّفت المادة 02 من الأمر04 - 01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها و خوصصتها، المؤسسة العمومية الاقتصادية بالنظر إلى الشكل القانوني الذي تقتبسه وطبيعة ملكيتها، على أنها شركات تجارية تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي أخر خاضع للقانون العام، أغلبية رأس المال الاجتماعي مباشرة أو غير مباشرة وهي تخضع للقانون العام وعلى ذلك اعتبرت من أشخاص القانون العام مع خضوعها في العديد من جوانبها لأحكام القانون الخاص، وفي المقابل يمكن تقديمها بالنظر إلى نشاطاتها الاقتصادية على أنها

[1] د ،عبد الله قادية ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، 2019 ، يونيو ، المجلد 16، العدد 1 ص 617

[2] د. الفضيل الرتيمي ، التحليل السوسيولوجي للمؤسسة ، محاضرة التنظيم ، ماستر **2** ، جامعة سعد دحلب ، البليدة

مؤسسات إنتاج سلع وقد تكون صناعية أو تجارية أو فلاحيه أو مؤسسات تقديم خدمات كالنقل أو الاتصالات، البريد و المواصلات أو حرفية ، أو بالنظر إلي حجمها في السوق فتكون مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو ذات الحجم الكبير لتوصف مباشرة بالشركة أو الشركة الوطنية [1].

كما يقصد بالإستثمار حسب المادة 2 من قانون الإستثمار في مفهوم هذا الأمر مايأتي :

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الانتاج ، أو اعادة التأهيل ، أو إعادة الهيكلة

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات تقدية أو عينية .

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية او كلية[2] .

الفرع الثاني : أنواع المؤسسات

في عالم الأعمال توجد العديد من المؤسسات تعتمد كا منها علي العمل في مجال معين ، والأتي مجموعة من أهم أنواعها :

أولا: المؤسسات الفردية : هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد ويؤسسها براسماله الشخصي وتشمل عادة الوحدات الحرفية ، المحلات التجارية ...الخ ، ولهذه المؤسسات إيجابيات وسلبيات نذكر منها :

1 – **الايجابيات** :

- السهولة في التنظيم والانشاء .
- صاحب المؤسسة هو المسؤول الاول والاخير عن نتائج أعمال المؤسسة مما يؤدي الي الابتعاد عن المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء .

2- **السلبيات** :

- صعوبة الحصول عن القروض من المؤسسات المالية .
- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة .
- قلة رأس المال المؤسسة كون أنها تؤسس برأسمال الشخصي [3].

أ- **مؤسسات الإنتاج المشترك** : هي المؤسسات التي تعتمد علي منتجات تشترك مع بعها البعض ، أي من الممكن الحصول علي منتج جديد من خلال الاستعانة بمنتج أو مادة أولية .

---

[1] مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، مرجع سابق ، ص 621

[2] الجزائر ، قانون الاستثمار ، 2007 ، المادة 2 ، ص 2

[3] بوده نبيل ،اجيس سليم،**النظام القانوني للمؤسسة العمومية الإقتصادية في الجزائر**،مذكرة مكملة لشهادة الماستر في قانون الاعمال ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية2015صفحة 9

ب– **المؤسسات التنافسية** : هي المؤسسات المرتبطة بوجود مشروعات تنافسية ، وعندما تسعي أي مؤسسة لتطبيق المنافسة في مجال عملها ، من المهم أن تحقق الشروط الآتية :

- تحديد نسبة القدرة علي النجاح والمنافسة علي حساب المؤسسات البديلة .
- وضع أسعار مناسبة للمنتجات .
- تقييم تكلفة الإنتاج المترتبة علي كل منتوج .

ج– **المؤسسات التكميلية** : هي المؤسسات المعتمدة علي مشروعات تكميلية ، أي التي تشهد تعاونا في الإنتاج بين أكثر من مؤسسة ، مثل استخدام المواد الأولية من منتج معين تابع لمؤسسة ما ، من أجل المساهمة في إنتاج منتج جديد لمؤسسة أخري .

د– **مؤسسات الملكية المشتركة** : هي المؤسسات التي تتم إدارتها من قبل أكثر من شخص ، ويطلق عليها مسمي الشركاء وكل شريك منهم متخصص في مجال عملي ضمن المؤسسة ويشتركون معا في مجموعة من المسؤوليات ، ومنها اتخاذ القرارات الخاصة في المؤسسة وأيضا توزع الأرباح والخسائر بنسب معينة بينهم .

وهناك تقسيم آخر لأنواع المؤسسات وفقا لشكلها القانوني وطبيعة الملكية ، ونشاطها الاقتصادي ، وفيما يلي نوضح أنواعها :

ثانيا: المؤسسات القانونية [1]: تقسم المؤسسات القانونية إلي كل من :

أ– **المؤسسات الفردية** : وتتمثل في مؤسسات التضامن ومؤسسات التوصية البسيطة .

ب– **الشركات** : وتقسم إلي شركات الأشخاص ذات مسؤولية محدودة SARL ، وشركات التوصية بالأسهم SPA .

ج– المؤسسات الملكية : تقسم أنواع المؤسسات حسب طابع الملكية إلي ثلاثة أقسام :

- المؤسسات العامة.
- المؤسسات الخاصة .
- المؤسسات المختلطة .

د – المؤسسات الاقتصادية : تقسم المؤسسات من حيث طابعها الاقتصادي إلي :

- المؤسسات الصناعية .
- المؤسسات التجارية .
- المؤسسات المالية .
- المؤسسات الخدماتية .

[1] وادة جميلة ، المؤسسة الاقتصادية وتحياتت العولمة ، مذكرة متطلبات شهادة الليسانس ،تسيير واقتصاد المؤسسة ،العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،2013 ص 14

الفرع الثالث : الفرق بين المؤسسة والشركة

من خلال هذا الفرع نحاول معرف الفرق بين المؤسسة والشركة .

1- **المؤسسة** : تعرف المؤسسة أنها هيكل تنظيمي مستقل ماليا ، ويخضع لكل من الاطار القانوني والاحتماعي وهدفها دمج جميع عوامل الانتاج ، من أجل تحقيق اكبر قدر ممكن من الانتاج أو تبادل السلع والخمات المختلفة [1]

2 – **الشركة** : هي منشأة متخصصة بالأعمال تساهم في الحصول علي المال ، من خلال بيع المنتجات أو الخدمات المتنوعة ، وتعرف الشركة بأنها العمل التجاري الذي يشتري أو يبيع السلع أو الخدمات بهدف تحقيق المال .

كما أن الشركة هي عبارة هي عبارة عن مؤسسة يمتلكها أكثر من شخص وتخضع لشروط قانونية خاصة كتوفر الرضا بين الشركاء ويلتزم كل منهم تقديم جزء من رأسماله ويكون في شكل نقدي أو عيني وتنقسم الشركات إلي شركات الأشخاص وشركات الأموال ، فشركات الأشخاص تتفرع عنها شركة التضامن ، شركة التوصية البسيطة ، شركة ذات مسؤولية محدودة، أما شركة الأموال تتفرع عنها شركة التوصية بالأسهم [2] .

توجد العديد من الفروقات التي تظهر بين المؤسسات والشركات في بيئة العمل، حيث تختلف عن بعضها البعض بناء علي الإجراءات المستخدمة في تأسيسها وخصائصها العامة ، والأهداف التي تسعي إلي تحقيقها وفيما يأتي معلومات عن الفروق بين كل من المؤسسات والشركات :

أ– من حيث التأسيس :

تأسيس المؤسسة هي مجموعة من الإجراءات التي يعتمد عليها تأسيس المؤسسات وتشمل الآتي :

- الحصول علي الوثيقة الخاصة بالسجل التجاري.
- توفير وثيقة ملكية أو إيجار موقع المؤسسة مع الإذن الخاص بالأشغال أو نسخة عن مخططها التنظيمي .
- تقديم هوية الأحوال المدنية أو جواز السفر الذي يمثل إثبات الشخصية .
- توقيع الشخص المسئول عن تأسيس المؤسسة علي كل من نموذجي تسجيلها واختيار قطاعها التجاري .

تأسيس الشركة هي مجموعة من الإجراءات المستخدمة في تأسيس الشركات بشكل عام ومن أهمها :

- إختيار أسم الشركة هو الاسم الخاص بالشركة ، ويجب ألا يكون مشابها لاسم أي شركات أخري أو نشاط تجاري مطبق بشكل سابق .
- تحديد طبيعة عمل الشركة من خلال اتخاذ القرار حول كيفية عمل الشركة في بيئة الأعمال .
- معرفة الالتزامات القانونية المترتبة علي الشركة ، حيث يجب علي أصحاب الشركات التعرف علي متطلبات القانون

[1] سيد عبد النبي محمد ، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز ، الجيزة ،دار الكتب المصرية ، 2019 ، ص 10

[2] بوده نبيل ،اجيس سليم، **مرجع سابق ص 10**

الخاص بالشركات والحرص علي الوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليهم .

ب– من حيث الخصائص :

- تمتلك المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية في قطاع الاقتصاد .
- تحقق الأرباح الهدف الأساسي لنشاط عمل المؤسسة .
- تعد الشركة كيانا قانونيا يتميز باستقلالية خاصة عن الأعضاء المؤسسين لها ، إذ من الممكن البيع والشراء والمشاركة في الصفقات باستخدام اسم الشركة

المطلب الثاني : الشكل القانوني ونمط الملكية

من خلال هذا المطلب نحاول معرفة الشكل القانوني ونمط الملكية من خلال المؤسسات الإقتصادية العمومية والمؤسسات الإقتصادية الخاصة

الفرع الأول :الشكل القانوني

نحاول من خلال هذا الفرع تعريف الشكل القانوني و أشكاله القانونية

أولا:مفهوم الشكل القانوني

إن الاختيار الأمثل للشكل القانوني أهمية قصوى للمؤسسة ، إنه قرار مؤسساتي سيكون له تأثير علي المدى البعيد بالتعاملات التجارية والقانونية والضريبية للمؤسسة .

لا يوجد شكل قانوني أمثل لأية مؤسسة ، بل هناك دوما حلول تفرض نفسها حسب الحالة التأسيسية ،كذلك ليس بالضرورة أن يكون الشكل الذي اختير ذات مرة هو الأنسب على الدوام ، حيث إن شروط وأوضاع المؤسسة يمكن أن تتغير من وقت لآخر وقد يكون من الأفضل مثلا أن يقوم المؤسس بإنشاء مؤسسة فردية خاصة في البدء أما عندما تنمو ويدخل بها المشاركون الجدد فيمكن أن تتحول إلي شكل قانوني جديد ،كأن تصبح شركة ذات مسؤولية محدودة مثلا ، حيث يمكن أن تحمي نفسك تجاه براءات الاختراع وأمور عامة أخرى ، يمكن أن تعرض إلى عواقب خطيرة .

يمكنك واستنادا إلي النقاط التالية أن تتأكد من الشكل القانوني الذي يناسبك ، أما لاتخاذ القرار النهائي فعليك أن تستشير محاميا أو خبيرا ماليا[1] .

- هل تؤسس مؤسستك منفردا أو مع شريك ؟
- هل ترغب بضم شركاء آخرين في المستقبل ؟
- من الذي سيستلم مهام الإدارة ؟ هل ستكون أنت مسير شريك ؟ أم شريك فقط ؟
- هل تود أن تكون مطلق الصلاحية بإتخاذ قراراتك ، وغير مرتبط بأحد ؟

[1] أودو فوبرفليد ، خطة العمل لانطلاقة ناجحة :التحديات – البناء – التكوين – التقويم، العبيكان للنشر ، 2005 ،ص ص 44-46

- من الضامن في حالة إفلاس المؤسسة وحلها ؟
- ما مقدار رأس المال الذي يمكنك أن تؤمنه ؟
- ما حجم رأس المال الذي سيلزم في السنوات القادمة ؟ وهل ستحتاج لمزيد من المال الخاص أو القرض ؟
- هل الشكل القانوني الذي اخترته معقول أيضا ومقبول من الناحية الضريبية ؟
- هل يسمح للمؤسسة بالاستمرار بالعمل في حالة وفاة صاحبها ؟.

- يعتبر الشكل القانوني للمؤسسة أحد أهم القرارات التي يجب أن يتخذها المستثمرين قبل البدء في النشاط،

حيث يترتب على الشكل القانوني الذي يتم اختياره الكثير من القرارات و الالتزامات و القيود التي يجب مراعاته عند أداء النشاط ، إذ يعد اختيار الشكل القانوني للمؤسسة الاستثمارية إحدى الخطوات المهمة في الإجراءات الإدارية لإنشاء عملها، حتى أن له تأثيرًا مباشرًا على المسار الذي يجب إتباعه لإكمال هذه الإجراءات .

- من الناحية العملية، يمكن لصاحب المشروع أن يختار شكلا قانونيا مناسبا وفقًا لحجم مؤسسته،وعدد وطبيعة المساهمين.

يعد اختيار الشكل القانوني لمؤسستك إحدى الخطوات المهمة في الإجراءات الإدارية لإنشاء عملك الخاص، حتى أن له تأثيرًا مباشرًا على المسار الذي يجب إتباعه لإكمال هذه الإجراءات.

لكن يعتبر هذا الاختيار صعبا أمام العدد الكبير للاحتمالات المطروحة في التشريع الجزائري، خاصة ان لم يتم الإحاطة بجميع الشروط و المعايير التي ترافق كل شكل على حدى.

ثانيا:الأشكال القانونية

من خلال هذا الطرح، سيتم التعريف بكافة الأشكال القانونية المحتملة للمؤسسات في الجزائر، كما سنعمل على توضيح المعايير و الشروط التي تميز كل شكل ، و ذلك سعيا منا على منحك نظرة شاملة على مختلف الإشكال القانونية ومساعدتك على الأقل في حصر عدد الاختيارات المتاحة أمامك.

1. مؤسسة الشخص الطبيعي أو المؤسسة الفردية

يعتبر الشكل الأمثل للمشاريع الصغيرة ، كمحلات التجارة بالتجزئة ، مخصص لرواد الأعمال الذين يرغبون في إطلاق مشاريعهم بمفردهم، حيث يعتبر المالك هو المسير الوحيد للمؤسسة و يتم تسجيله على مستوى المركز الوطني السجل التجاري CNRC كتاجر لا يتطلب هذا النموذج إنشاء القانون الأساسي للشركة (statut Juridique) ، ولا الى ايداع رأس المال لدى الموثق، مما يسهل الإجراءات الإدارية و يسرعها.

عند اختيار هذا الشكل، يجب أن تعرف أنه يتم الخلط بين أصول الشركة وأصولك الخاصة ، أي أنك كمؤسس، ستكون مسؤولاً عن ديون نشاطك[1].

[1] مقال ، وسام عبد السلام ، إنشاء المؤسسة في الجزائر الشكل القانونية ، 20جويلية 2020

وبالتالي، فهي محدودة إلى حد ما في مجال عملها، ولا يمكنها أن تتطور دون أن تتحول إلى شكل مؤسساتي و تكسب طابع الشركة بدل المؤسسة.

2. مؤسسة ذات الشخص المعنوي (الشركة)

بالنسبة للشخص المعنوي أو ما يسمى بالشركة، فإن رائد الأعمال سيكون أمام مجموعة من الخيارات ، EURL ، SARL، SPA، SNC، GROPMENT

قبل التطرق إلى هذه الأشكال على اختلافها، يتعين علينا أولا طرح مفهوم الشركة.

الشركة : هي كيان قانوني مستقل ، ولها شخصية اعتبارية أو معنوية، أي أنها تختلف عن الشخص المؤسس المؤسسين، على عكس شركة الشخص الطبيعي التي يمثلها الشخص المؤسس (المالك) ، يتطلب إنشاؤها بشكل عام إيداع رأس المال و استخراج الشكل القانوني الذي يتم كتابته من طرف الموثق.

تختلف إجراءات التسجيل في السجل التجاري عن تلك الخاصة بشركة الشخص الطبيعي، كما يتم فرض ضرائب عليها أكثر من تلك التي على الشخص الطبيعي.

- **شركة ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة (ش.ذ.ش.و.م.م) EURL**:

إذا كنت ترغب في بدء عملك الخاص، ولكنك ترغب في العمل كشركة ، فهذا هو الشكل الأنسب لك من اجل إنشائها، يجب أن تسجل في قيد السجل التجاري على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، وبالتالي يتم منحها الشخصية المعنوية، حيث انك تقوم بإنشاء القانون الأساسي للشركة (statut juridique)على مستوى مكتب الموثق، كما ستقوم بإيداع رأس مال الشركة و الذي يقدر في هذا الشكل ب 100.000 دينار جزائري كحد ادني

ميزة هذا الشكل تتمثل في المسؤولية المحدودة، أي أن الملكية الشخصية للمنشئ ستكون منفصلة عن تلك الخاصة بالشركة ففي حالة وجود ديون مترتبة عن نشاط الشركة يتم دفعها من حصة رأس المال فقط و لا يتم دفع الديون من الأملاك الخاصة للمؤسسة.

- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة (ش.ذ.م.م) SARL** :

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شكل من إشكال شركات رؤوس الأموال، تتكون من شريكين إلى 20 شريكًا (أو مساهما) ، ويمكن إدارتها من قبل مسير واحد أو أكثر. فيما يتعلق برأس المال يجب أن لا يقل عن 100.000 دينار جزائري مقسمة إلى أسهم حسب عدد الشركاء.

يتوجه رواد الأعمال نحو اعتماد هذا الشكل نظرا للمزايا التي يتمتع بها ، على وجه الخصوص ؛ المسؤولية المحدودة (لا يتحمل الشركاء الخسائر إلا على حسب مساهماتهم في رأس المال فقط ، فلا يتم المساس بأملاكهم الخاصة) ، وبالتالي فإن هذا الشكل يعد شكلا مثاليا لرواد الأعمال المبتدئين. المادة 564 (معدلة)[1] .

[1] الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1975 الموافق 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم ،2007 ، ص ص 142- 144 .

- **شركات ذات اسم مشترك (SNC) :**

تعتبر شراكة بين أشخاص طبيعيين أو معنويين و تتكون من شريكين على الأقل ، تعد الشكل الأنسب عموما للشركات العائلية.يمكن للشركاء اعتماد هذا النوع في حالة عدم امتلاكهم لرأس مال كبير، حيث لا يشترط حد أدنى لرأس المال في هذا الشكل.

يتشارك المساهمون أو المؤسسون في الإدارة ، ولا يمكن اتخاذ القرارات دون موافقة مسبقة من جميع الشركاء ، مما يمثل عيبًا لهذا الشكل.

في هذا النوع من الشركات، تكون لجميع الشركاء صفة تاجر و لهم مسؤولية تضامنية (مسئولون بشكل مشترك) وغير محدودة فيها تجاه الديون التي هي على ذمة الشركة، مما يجعل ممتلكاتهم الخاصة عرضة للمساس في حالة الديون أو الخسائر.

يتميز هذا الشكل بميزة ضريبية تتسم بالمرونة مقارنة بأشكال الشركات الأخرى[1].

- **الشركة ذات أسهم (SPA) :**

يتطلب إنشاء هذا النوع من الشركات ما لا يقل عن سبعة مساهمين ورأس مال يبلغ 5.000.000 دينار جزائري في حالة اللجوء العلني للادخار و 1.000.000 دينار إذا لم يتم ذلك، حيث يتم تقسيم رأس المال هذا إلى أسهم.

هذا الشكل مخصص بامتياز للشركات الكبيرة ، يختلف وضع الإدارة مقارنة بالأشكال الأخرى ، فمن الضروري تشكيل مجلس إدارة يتألف من ثلاثة (03) أعضاء على الأقل الى اثني عشر(12) على الأكثر ، ويتم تعيين رئيس تنفيذي لهذا المجلس (رئيس مجلس الإدارة) ويتم الإشراف عليه من طرف مجلس رقابي.

بالنسبة للمسؤولية على الديون في هذا الشكل، فالشركاء لا يتحملون الخسائر إلا بما يعادل حصصهم.

- **شركات التوصية**

يمتاز هذا الشكل بوجود مجموعتين من الشركاء :

- الشركاء المتضامنين الذين لهم صفة تاجر و لهم مسؤولية تضامنية تجاه الديون التي على ذمة الشركة ؛
- الشركاء الموصين غير المسؤولين تجاه الديون التي هي على ذمة الشركة إلا في حدود ما يعادل حصصهم من رأس المال فقط يتضمن هذا الشكل نوعين:

[1] الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1975 الموافق 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم ، مرجع سابق ، ص 138 .

- **شركات التوصية البسيطة**

بالنسبة لهذا النوع ، ينقسم رأس المال إلى أسهم ، ويدير الشركة مدير واحد أو أكثر ، وبالطبع يتحمل الشركاء المتضامنون المسؤولية عن ديون الشركة بشكل مشترك ، في حين أن الشركاء الموصين ليسوا مسؤولين عن ديون الشركة إلا في حدود مساهماتهم في رأس المال فقط .

- **شركات التوصية بالأسهم :**

هذه الشراكة هي شكل يجمع بين الشركة ذات الأسهم و شركة ذات اسم مشترك و يجب أن لا يقل عدد الشركاء الموصين عن ثلاثة (03) شركاء، والحد الأدنى لرأس المال (مقسم إلى أسهم) هو 5.000.000 دينار جزائري (05 مليون دينار) في حالة اللجوء العلني للادخار و 01 مليون دينار إذا لم يكن لا يتم تداوله علنا.
يمكن تسيير هذا الشكل من قبل مدير واحد أو أكثر، الشركاء الموصون هم المساهمون ويتحملون الخسائر فقط في حدود مساهماتهم كما تم التوضيح سابقا، في حين أن الشركاء المتضامنين مسؤولون بشكل مشترك عن ديون الشركة [1] .

الفرع الثاني : نمط الملكية

إن كل المنظمات التشريعية عبر العالم تعتبر حق الملكية من أهم الحقوق العينية الأصلية، فهو الحق الوحيد الذي يخول لصاحبه كل السلطات من استعمال واستغلال وتصرف، ويمتاز بالطابع الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى كونه من أوسع الحقوق نطاقا و أكثره تنوعا و تجذرا في نواحي الحياة العامة للناس.

أولا: تعريف الملكية في القانون المدني

إن مفهوم الملكية أخذ يتطور مع التطور الحضاري، ففي البداية كانت الملكية جماعية، ثم عائلية ثم استقرت فردية، و بعد الثورة الفرنسية أصبحت الملكية حقا مقدسا لا يجوز انتهاك حرمته إلا إذا قضت بذلك الضرورة القانونية، ومع هذا التطور ظهر اتجاهان في تعريف الملكية، اتجاه ينظر إلى حق الملكية نظرة مجردة عن كل شيء، وبالتالي أطلق سلطات المالك إطلاقا واسعا وكبيرا، يقابله اتجاه نظر إلى الملكية و إلى ما يلازمها من جوار فضيق من هذا الحق و سلطاته ، وعليه فإن أساس الخلاف بين هذين الاتجاهين هو مدي إطلاق حق الملكية .

ثانيا: تعريف المتوسعين في حق الملكية

يرى أصحاب هذا الرأي أن الملكية هي حرية بجوهرها وماهيتها فالحرية عندهم هي المركز والأساس ، وقد أسسوا هذا المفهوم بناءا علي مبادئ القانون الطبيعي ، فالملكية عندهم حق طبيعي يستند إلي حرية الأفراد ، وعلي هذا الأساس عرفوا الملكية بقولهم الحق العيني الأكمل الذي يعطي لصاحبه سلطات الإنتفاع والتصرف بطريقة مطلقة وخاصة به.

---

[1] الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1975 الموافق 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم ، مرجع سابق ، ص 150 .

ثالثا: تعريف المضيقين:

يرى أصحابه أن هناك حدودا لحق الملكية تفرضها القوانين و الأنظمة ، وذلك لأن الحق المطلق يجب أن يكون له حد يقف عنده ولايعني أنه من دون حدود .

وعلي ضوء هذا الكلام مايسمي بالوظيفة الاجتماعية لحق الملكية ، وأصبح حق الملكية حقا مقيدا تقيده التشريعات والأنظمة ، فقد عرف الأستاذ السنهوري وقريب منه رمضان أبو السعود الملكية بأنها حق الاستئثار باستعماله وباستغلاله وبالتصرف فيه علي وجه دائم ، وكل ذلك في حدود القانون .

أما المشرع الجزائري فقد أورد تعريف الملكية على النحو التالي:

نصت المادة 674 من القانون الجزائري: "الملكية هي حق التمتع والتصرف في الأشياء بشرط أن لا يستعمل استعمالا تحرمه القوانين و الأنظمة"[1].

ثالثا:تعريف المؤسسة العمومية :

يعرفها الأستاذ رياض عيسى فيقدم التعريف التالي للمؤسسة العمومية هي تنظيم إداري يقوم بإدارة أموال الدولة على وجه الاستقلال النسبي وفقا للأهداف التي يحددها التنظيم القانوني وذلك تحت رقابة الدولة

ويستنتج الكاتب أن المؤسسة العمومية هي تنظيم إداري وليست نظام قانوني يقوم بإدارة أموال الدولة، مهما كانت طبيعة هذه الأموال ومهما كانت وظيفتها، كما أن تلك الإدارة هي إدارة غير مباشرة الأموال الدولة تقوم بها المؤسسة على وجه الاستقلال النسبي، وترتبط برابطة التبعية للهيئات المركزية عن طريق الرقابة والتوجيه، وأن نشاط المؤسسة يتقيد بالأهداف التي يحددها التنظيم القانوني وليس سند إنشائها فقط مهما كانت طبيعة تلك الأهداف سواء كانت ترمي إلى تحقيق التراكم المالي أو إشباع الحاجات الاجتماعية أو غيرها[2].

تعريف المؤسسة الاقتصادية الخاصة:

تعرف المؤسسة الاقتصادية كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني، في حين عرفها شومبيتر بأنها مركزا للإبداع والإنتاج[3].

---

[1] أ .بداوي كريم، أ.لبيض بوبكر،مفهوم حق الملكية بين الفقه الاسلامي والقانون المدني الجزائري ،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، العدد الاول ، الجزائر ، ص116

[2] بوزيد غلابي،**مفهوم المؤسسة العمومية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي –2011

[3] [3] عامر حبيبة،**دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية**،مذكرة مكملة لشهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017صفحة 3-4

أما "فرانسوا بيرو" Francois Perroux فقد عرف المؤسسة الاقتصادية بأنها المكان الذي يتم فيه عملية المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة، بغية الحصول على منتوج يصرف في السوق وهي بذلك لا تهدف إلى تلبية حاجات الأفراد مباشرة وإنما تهدف التلبية حاجيات السوق .

المؤسسة هي وحدة اقتصادية تقوم بمجز عوامل الإنتاج لتحصل في الأخير على السلع والخدمات لتصريفها في السوق. كما عرفت المؤسسة الاقتصادية، بأنها جهاز عمل، وأجهزة العمل تشتمل على تركيبات ونظم وأدوات وتجهيز وتوزيع ...الخ.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أن المؤسسة الاقتصادية هي اندماج مجموعة من العوامل المادية والبشرية والمالية والإعلامية الموضوعة تحت تصرفها قصد إنتاج سلع أو تقديم خدمات موجهة للسوق، فهي تخضع لأهداف محددة وتسعى لأداء مجموعة من الوظائف.

لقد قدمت للمؤسسة الاقتصادية العديد من التعاريف في مختلف الأوقات وحسب الاتجاهات والمداخل كما رأينا سابقا. إلا أن حصر كل أنواع المؤسسات وفروعها الاقتصادية وبأحجامها وأهدافها المختلفة في تعريف واحد يكون صعبا للغاية وهذا يعود لعدة أسباب نذكر منها:

– التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها بالإضافة إلى تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية سواء الخدمية منها أو الإنتاجية، دون أن ننسى الاتجاهات الاقتصادية أو الإيديولوجيات المتناقضة ويظهر ذلك جليا من خلال التعاريف التالية:

يعرفها تريوشي"M.Truchy " المؤسسة هي الوحدة التي تجمع وتنسق فيها العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي. أما بالنسبة لماركس فالمؤسسة الاقتصادية تكون متمثلة في عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس راس المال وفي نفس المكان من اجل إنتاج نفس السلع نلاحظ ن خلال هذين التعريفين أن المؤسسة هي وحدة إنتاجية وهذا غير كامل لان المؤسسة قد تتكون من عدة وحدات وقد تتوزع هذه الأخيرة في أمكنة مختلفة، كما نجد أيضا في التعريف الثاني أن المؤسسة تستعمل عددا كبيرا من العمال وكأن المؤسسة لا يمكن أن تقوم إلا بعدد كبير من العمال. كما يشير التعريف الثاني إلى أن المؤسسة تنتج نفس النوع من السلع في حين نجد أن المؤسسة قد تنتج أنواعا مختلفة من السلع وعليه نستطيع القول أن هذين التعريفين لا يقدمان مفهوما شاملا للمؤسسة الاقتصادية، وهذا نظرا ربما للزمن الذي قدما فيه، بحيث نجحد الذين جاءوا بعدهما يعطون تعريفات أكثر شمولا[1] .

[1] د ، حساني مراني ، بعض الخصائص الأساسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مجلة المؤسسة ، 2016 ،العدد ، 05 ،ص 165

كما تشير الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة بالجزائر أن معظم هذه المؤسسات هي منشآت صغيرة ، حيث لايبلغ عدد عمالها في الغالب العشرة أفراد ، وتقدر نسبة هذا الصنف من المؤسسات 94 بالمئة من العدد الإجمالي للمؤسسات الخاصة ، ثم إن مايميز هذه المؤسسات حسب المعطيات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، انها لا تسعي إلي أداء دور أكثر أهمية في المستقبل ، وهي مؤسسات فردية تم أنشاء الكثير منها خلال السنوات الأخيرة في إطار الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية للحد من نسبة البطالة التي بلغت مستويات قياسية ، خاصة في فئة الشباب ، وذلك في إطار عملية التي تشرف عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

المطلب الثالث :الاستثمار

نحاول من خلال المطلب تعريف الإستثمار وأنواعه ومحددات الإستثمار .

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

للاستثمار دور كبير في تعبئة الموارد المالية وعناصر الإنتاج ومحاولة استغلالها بطريقة فعالة، من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التوفيق بين الموارد المحدودة و الرغبات التي تمثل جوهر المشكلة الاقتصادية.

لقد أخذ الاستثمار حيز كبير من الدراسة و الاهتمام لدى الكثير من المختصين و الباحثين في المجال الاقتصادي ، وفي هذا الإطار قدمت له مفاهيم و تعاريف متعددة ومختلفة باختلاف توجهات هؤلاء الباحثين واختصاصاتهم، وكذا نظراتهم المختلفة للاستثمار سواء من الناحية الاقتصادية، المالية أو المحاسبية

أولا: مفهوم الاستثمار من المنظور الاقتصادي.

من المنظور الاقتصادي « يعتبر الاستثمار إنفاقا يوجه إلى زيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال ويتكون من جميع السلع و الخدمات التي تستخدم في خطوات الإنتاج من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مستقبلا.»ا

فهذا المنظور يفسر الاستثمار بتكوين رأس المال، و هي العملية التي تستلزم تخصيص قدر كافي من الموارد أولا، ومن ثم إنفاقها و استغلالها بصورة عقلانية وخلال عدد من السنوات بالشكل الذي يسهم في تعزيزها وتنميتها باستمرار، للتمكن من تحقيق النمو في الثروة التي ينتج عنها الزيادة في راس المال[1].

ويمثل الادخار المصدر الرئيسي لتلك الموارد كما توضحه معادلة الاقتصاد الكلي (في اقتصاد مغلق) التالية:

$$Y=C+S$$

[1] نمري نصر الدين،**الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل ماجسير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2009

حيث:

Y: تمثل الدخل الوطني؛

C : الاستهلاك؛

S: الادخار.

ثانيا : مفهوم الاستثمار من المنظور المحاسبي : يعرف المخطط المحاسبي للاستثمار كما يلي :

" الاستثمار هو الأصول المادية و غير المادية المنقولة وغير المنقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة و الموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة ، و يتم تسجيلها في الصنف الثاني من هذا المخطط "

ويمكننا أن نميز بين العقارات بالاستغلال و العقارات خارج الاستغلال فالعقارات المتعلقة بالاستغلال هي عقارات مكتسبة أو تنتجها المؤسسة ليس لغرض بيعها أو تحويلها و لكن لاستعمالها كأداة عمل أي عقارات إنتاجية كالعتاد ، أما العقارات خارج الاستغلال فهي عقارات من خلالها تقوم المؤسسة باكتساب عقارات أخرى مثل شراء الأراضي ، وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار، هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي :

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد،... إلخ).
- الاستثمارات المعنوية (محلات تجارية، براءات، العلامات التجارية، المصاريف الإعدادية ....)

ثالثا : مفهوم الاستثمار من المنظور المفهوم المالي: يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

حيث توضح هذه المعادلة أن جزء من الادخار الوطني يتم استهلاكه خلال نفس فترة تكون الدخل ليتم الاحتفاظ بالجزء المتبقي، و هو الجزء الذي يتم تحويله في فترة لاحقة إلى استثمار.[1]

الفرع الثاني : محددات الاستثمار.

تشير محددات الاستثمار إلى مختلف العوامل التي تدفع المستثمرين إلى اتخاذ القرار الاستثماري وتحدد حجمها، و في هذا الإطار توجد العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على قرار المستثمرين نذكر منها ما يلي:

[1] بن لخضر عيسى ،"**سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجيلالي اليابس- سيدي بلعباس –2019ص 26-27

1- سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة من بين العناصر الرئيسية المحددة للاستثمار، ذلك أن ارتفاعه يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم الاقتراض الموجه لتمويل الاستثمارات المختلفة نظرا لارتفاع تكلفة التمويل المتعلقة بهذه القروض، و منه فإن انخفاض سعر الفائدة يعتبر دافعا نحو التوسع في الاقتراض ومن ثم الاستثمار، وعليه يمكن القول أن العلاقة السائدة بين حجم الاستثمارات ومعدل الفائدة السائد في السوق هي علاقة عكسية.

2-العائد المتوقع:

ينطوي الاستثمار على إنفاق مبالغ مالية في سبيل الحصول على عائد في المستقبل من هذا الإنفاق، والذي يكون غالبا في شكل صافي تدفقات نقدية متولدة منه، و لا يمكن للمستثمر أن يتخذ قراره هذا إلا إذا توقع أن مجموع هذه التدفقات تفوق القيمة الإجمالية للاستثمار، وهو الأساس الذي تستند عليه نظرية الكفاية الحدية لرأس المال.

حيث تعبر الكفاية الحدية لرأس المال عن معدل العائد المتوقع بالنسبة التكلفة الأصل الرأسمالي، و لا يقبل المستثمرون على الاستثمار إلا إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال تزيد عن سعر الفائدة في السوق، أي المقارنة بين معدل العائد المتوقع و بين معدل الفائدة الذي س يدفعه المستثمر لو اقترض مبلغ الاستثمار. و من جهة أخرى، فقد اعتبرت نظرية المعجل أن هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار ومستويات ومن جهة أخرى، فقد اعتبرت نظرية المعجل أن هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار ومستويات الدخل الوطني، فعند المستويات المرتفعة من الدخل تزداد الاستثمارات بسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، ويحدث العكس عند مستويات الدخل المنخفضة، و يفسر ذلك بأن زيادة الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، الأمر الذي يترتب عليه التوسع في الاستثمار نتيجة لتوقع المستثمرين ارتفاع العائد الخاص به.

كما أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في مستوى الدخل الوطني، ومن ثم توجد علاقة طردية وتفاعل مستمر ومتبادل بين مستوى الدخل وحجم الاستثمار.

3-التقدم العلمي والتكنولوجيا

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي أحد العوامل المحددة للاستثمار، إذ أن ظهور أنواع جديدة من الآلات و المعدات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية وظهور مواد و مصادر جديدة للطاقة، تدفع المنتج أو المستثمر إلى إحلال الآلات و المعدات القديمة بأخرى جديدة إذا ما أراد البقاء في السوق، وهذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة[1].

[1] نمري نصر الدين،مرجع سبق ذكره

4- الثقة وتوقعات المستثمرين:

فعند توقع وجود حالة من الانتعاش الاقتصادي في المستقبل ، فإن الاستثمارات تزيد من قبل المستثمرين ويحدث العكس في حالة الركود خوفا على استثماراتهم، ذلك باعتبار أن الطلب الكلي يتناقص في ظل الركود الاقتصادي و يتزايد في ظل الانتعاش، وهذا ما قد يؤثر على حجم الأرباح التي تأثر بدورها على حجم الاستثمارات.

5- السياسة الاقتصادية للدولة:

إذ أن للسياسة الاقتصادية للدولة دور كبير في التأثير على قرارات المستثمرين كونها تعمل على تبسيط إجراءات الاستثمار وتخلق المحفزات للمستثمرين وتمنحهم الإعفاءات الضريبية، كما يمكنها التأثير أيضا على الاستثمار باتجاه الركود أو الرواج نظرا لما تتمتع به الدولة من إمكانيات كبيرة في التأثير على السياسات المالية والنقدية والدخول كمستثمر ومشجع للاستثمارات أو العكس. في التأثير على السياسات المالية والنقدية والدخول كمستثمر ومشجع للاستثمارات أو العكس.

وما يمكن استنتاجه من خلال ما سبق ذكره، أن كل هذه العوامل و المحددات لها تأثير بشكل أو بأخر على العائد الذي يأمل تحقيقه من جراء الإنفاق الاستثماري، وعليه نرى نحن أن المحدد الرئيسي للاستثمار وكذا حجم الموارد المنفقة عليه يتمثل أساسا في مقدار العائد المتوقع تحقيقه من ذلك.

الفرع الثالث:أنواع الاستثمار[1]

تتنوع الاستثمارات بحسب معيار تقسيمها، فهي داخلية ودولية طبقا لمعيار الجنسية، وهي مباشرة وغير مباشرة طبقا لمعيار أسلوب المشاركة في المشروع الاستثماري.

أولا: أنواع الاستثمارات بحسب معيار الجنسية

تتنوع الاستثمارات بحسب هذا المعيار إلى:

1. الاستثمارات المحلية (الوطنية) : وهي الاستثمارات التي تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني، والمشروع الاستثماري وطني، ورأس المال وطني و يتم داخل الوطن.

2. الاستثمارات الأجنبية : هي كل استخدام يجري من الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان، أو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية. وعرف الاستثمار الأجنبي أيضا بأنه "توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية"

[1] رمزي بومعراف ، **مناخ الاستثمار وتاثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي-،2013

ثانيا: أنواع الاستثمارات حسب أسلوب إدارة المشروع الاستثماري

وتصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى:

1. الاستثمار المباشر : ويقصد به تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع الاستثماري أو لجزء منه، أو أنه قيام المستثمر الأجنبي سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة وذلك بإنشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة والإدارة واتخاذ القرار، أو أنه قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مرافق جديدة لإنتاج أو تسويق منتج في دول أجنبية، وبتعبير آخر هو تعبير عن ممارسة مستثمر أجنبي لنشاط اقتصادي في الدولة المضيفة مع احتفاظه بالسيطرة على أنشطة المشروع سواء من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية لرأسمال المشروع من صور الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات متعددة الجنسية، التي تحول مدة نشاطها إلى الخارج وتنشئ فروعا لها، أو الاستثمار الأجنبي الذي يقوم على أساس المشاركة رأس المال الوطني وتحدد نسب المشاركة على ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة.

2. الاستثمار غير المباشر : ويعد استثمارا غير مباشر إذ نجده يكون في شكل قروض أو اكتتاب عن طريق السندات ذات الفوائد الثابتة أو الأسهم دون التحكم في المشاريع الاستثمارية وذلك ما يدعى باستثمار الحافظات (أو الحوافظ)Investissement de portefeuille.

أ. القروض

وتقدم للدول لمساعدتها على اقتناء السلع والخدمات أو تقدم على شكل تسهيلات مصرفية لتغطية العجز النقدي الأجنبي. وهي إذن من عناصر تمويل عجز ميزان المدفوعات المترتب على بعض الدول من الاستيراد المتزايد من الخارج، كالمحروقات مثلا أو المواد نصف المصنعة المستخدمة في الصناعات المحلية. ومنها أيضا الاقتراضات الدولية التي يحولها المقترض إلى عملات محلية لتغطية أعباء التسيير.

ب. الاكتتاب في السندات والأسهم :قد تصدر الدول المستوردة للرساميل سندات ذات قيم وأسعار فائدة محددة يحصل المكتتب بموجبها على فائدة سنوية وعلى قيمة السند عند حلول أجل الاستحقاق[1].

وقد تطرح الدولة أسهما للشركات أو المشاريع التي تود إنشائها يكتتب فيها الأجانب الذين يحصلون على عوائد تترتب عن الاكتتاب ولو كان لنا أن نعمق الإطلاع على مفهوم المراقبة الأشرنا إلى أن محكمة لاهاي قد تناولت ذلك المفهوم قائلة أنه "مفهوم اقتصادي بشكل رئيسي ، بهدف التأثير الغالب على توجيه الأعمال"، والمراقبة تتمثل في اختيار سياسة المشروع والنضر فيما إذا كانت القرارات المتخذة في الشركة متفقة مع تلك السياسة. ومن ثم يمكن للمتحكم في المشروع أن يطالب بتماشي تلك القرارات مع سياسة الشركة إذا ما كانت متعارضة معها.

[1] رمزي بومعراف ،مرجع سبق ذكره

ثالثا: أنواع الاستثمارات حسب الجهة التي تقوم بها

وتتفرع إلى:

أ–الاستثمار الخاص: هو الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواء كان فرديا أم عبر شركات خاصة. وتتمثل برأس المال الجديد الذي يقوم الأفراد أو الشركات بتحويله سواء من مدخرات أو أرباح إلى ما يحقق في النهاية استثمارا خاصا لتلك الأموال.

وسوف نركز دراستنا على الاستثمار الخاص المباشر، والذي يعني الاستثمار المملوك لأجانب. سواء أكانت ملكيتهم فيه كاملة أم بنصيب يكفلون فيه السيطرة على إدارة المشروع. ويتم عمليا هذا الشكل من الاستثمار بوساطة المشروعات الراغبة بتوسيع نشاطها في الخارج.

ب– الاستثمار الحكومي : يتكون من رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الدولة بتكوينه وتمويله سواء من فائض الإيرادات أم من القروض الداخلية والخارجية أم من المساعدات الأجنبية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الموضوع

لقد زاد الاهتمام بموضوع وعليه سنحاول عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وعرض هذه الدراسات في حدود ما تول إليه الباحث، ثم تطرق إلى مميزات الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

الفرع الاول :الدراسات باللغة العربية

1. دراسة(زغود تبر،)2018

بعنوان[1]"أثر هيكل الملكية والهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير هيكل الملكية والهيكل المالي كآليات رقابية لحوكمة المؤسسات على الأداء المالي العينة مكونة من 165 شركة مساهمة بالجزائر خلال الفترة 2010-2014، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بناء نماذج ديناميكية البيانات بانل Dynamic Panel Data Models، حيث تضمنت الأداء المالي كمتغير تابع والمتغيرات المتعلقة بهيكل الملكية (تركيز الملكية، الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الملكية الأجنبية، ملكية الدولة، ملكية المستثمرين المؤسسيين) والمتغير المتعلق بالهيكل المالي (نسبة الاستدانة المالية أو الرفع المالي) كمتغيرات مستقلة، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى المؤثرة على تلك العلاقة، ولتقدير تلك النماذج تم استخدام طريقة العزوم المعممة Generalised Method of Moments (GMMsys).

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأداء المالي لشركات المساهمة بالجزائر يتأثر بخصائص هيكل الملكية، حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة غير خطية من الشكل 1 بين كل من : تركيز الملكية، الملكية الأجنبية، ملكية الدولة والأداء المالي، وعلاقة غير خطية من الشكل W بين كل من : الملكية الإدارية، الملكية العائلية والأداء المالي، في حين كشفت النتائج عن عدم وجود علاقة بين الملكية المستثمرين المؤسسيين (ملكية البنوك وشركات التأمين) والأداء المالي، أما بالنسبة لمتغير الهيكل المالي فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاستدانة المالية (الرفع المالي والأداء المالي بالنسبة الشركات المساهمة العائلية، وعدم وجود علاقة بين المتغيرين بالنسبة لشركات المساهمة الأجنبية، شركات المساهمة العامة، وشركات المساهمة المشتركة (شراكة أجنبية).

[1] زغود تبر ،**اثر هيكل الملكية والهيكل المالي على الاداء المالي المؤسسة** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2018

2. دراسة(عامر حبيبة،)2017

بعنوان[1]"دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية "

نتيجة انفتاح الاقتصاد الجزائري وتوجهه نحو الاقتصاد الحر، ومن أجل بناء وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اعتمدت الحكومة الجزائرية على برنامج التأهيل اقتصادها ومنظومة مؤسساته، بما يستجيب لهذه التغيرات والاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة تكتل الاتحاد الأوروبي . ومن بين ما ينص عليه برنامج التأهيل نجد ضرورة تأهيل مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وان تأهيل هذه الأخيرة يتطلب حصول المؤسسة على شهادة المعايير القياسية العالمية، ولا سيما تلك المتعلقة بنظام إدارة الجودة، نظام الإدارة البيئية ومواصفة المسؤولية الاجتماعية، وكل هذا يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة.

ولقد حاولت هذه الدراسة التركيز على برنامج التأهيل المعتمد في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بكل مكوناته، والتطرق أيضا إلى البرنامج الجزائري للتأهيل ودراسة استفادة المؤسسات محل الدراسة من البرامج ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات قياس. ولقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة اين تم إعداد مؤشرات قياس الإبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية في الفصل التطبيقي ثم تحليل النتائج وتوصلت الدراسة إلى أن برنامج التأهيل الذي تبنته العديد من المؤسسات الجزائرية مكن كل هذه المؤسسات من تأهيل مختلف وظائفها وأنشطتها ولكن بدرجات متفاوتة، ولو رجعنا إلى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة الميدانية" كرستور، مير وقاز، زواوي، Cobba" لوجدناها قد قامت بتأهيل مختلف وظائفها على نحو مكنها من منافسة المؤسسات والمنتجات الأجنبية، وفي نفس الوقت استطاعت من تحسين أدائها الاقتصادي و بالتالي فبرنامج التأهيل المنتهجه من شأنها أن تساعد المؤسسات الاقتصادية من تحقيق وترقية الاستدامة وذلك بالتركيز على الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة

1. دراسة(نعيمة عبدي،)2016

بعنوان[2]"أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات"

تحاول هذه الأطروحة معالجة أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات، حيث أثبتت التجارب العالمية في ميدان حوكمة المؤسسات أن إختلاف هياكل الملكية هو المتغير الرئيسي في إختلاف نظم الحوكمة عبر العالم، الأمر الذي سينعكس في إختلاف أدوار ومهام آليات الحوكمة المؤسسية، و من ثم إختلاف فعاليتها، مما يطرح

[1] عامر حبيبة ، **دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف –المسيلة- ،2017

[2] نعيمة عبدي ،**اثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016

أمام كل نظام تحديات خاصة في مجال تفعيل آلياته بما يتناسب مع الممارسات الجيدة لحوكمة المؤسسات، و بإسقاط هذا الموضوع على حالة الجزائر و بالتحديد مؤسسات المساهمة الجزائرية العمومية و الخاصة، تم تركيز الإهتمام في هذه الأطروحة على دراسة أثر هيكل الملكية، من خلال عنصر تركز الملكية و طبيعة المساهمين، على فعالية كل من مجلس الإدارة، حقوق المساهمين و الإفصاح، إضافة إلى دراسة تأثير هذا العنصر على الهيكل المالي لهذه المؤسسات و بالتحديد على درجة إستدانتها، بهدف تحديد مدى تطابق هيكل الملكية مع الهيكل المالي لهذه المؤسسات و مدى قدرته على توفير الإحتياجات المالية لهذه المؤسسات.

فبعد استعراض المفاهيم النظرية الخاصة بحوكمة المؤسسات في إطار اختلاف هياكل الملكية، إضافة إلى دراسة أثر هذه الأخيرة على فعالية الآليات السابقة، في ظل اختلاف المداخل المختارة، تأتي الدراسة الميدانية في محاولة لإبراز واقع هذه الآليات في ظل هيكل الملكية المسيطر على مؤسسات المساهمة الجزائرية، بهدف إظهار مدى تتطابق واقع هذه الآليات مع الإطار القانوني الذي يحكمها، من جهة و ممارسات الحوكمة الجيدة، من جهة أخرى، حيث أظهرت نتائج الدراسة إدراكا قويا و إجماعا حول أهمية إصلاح آليات الحوكمة المؤسسية باختلاف مداخلها، بما يتناسب مع هيكل الملكية المسيطر على مؤسسات المساهمة الجزائرية

2. دراسة(رمزي بومعراف،)2013

بعنوان[1]"مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

تحاول هذه الدراسة إبراز أهمية مناخ الاستثمار في التأثير على القرارات الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، الذين يختارون مناطق توطين استثماراتهم بناء على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية ووفرة الموارد و البنى التحتية، وهي عوامل تسعى كافة البلدان إلى تحسينها للترويج بالفرص الاستثمارية المتاحة بها.

وتتناول الدراسة أيضا قطاعا مهما في التنمية الاقتصادية ألا وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تسعى الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار فيه قصد النهوض بهذا القطاع الذي يلعب دورا متناميا في التنمية الاقتصادية، ورغم ما تحقق من إصلاحات وما توفره الدولة من تحفيزات، تبقى هذه المؤسسات تعاني من عدة مشاكل تستوجب الحل حتى يتسنى لها لعب دورها في التنمية على غرار ما تفعله في العديد من دول العالم.

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. الظروف الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي ومختلف التشريعات و التحفيزات التي توفرها الدول هي العوامل المشجعة على الاستثمار

[1] رمزي بومعراف ، **مناخ الاستثمار وتاثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي-،2013

2. من خلال عرض مختلف تعار يف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان وإلهيات نستنتج عدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات واختلاف وجهات نظر الباحثين حولها نظرا لتباين اقتصاديات دولهم ويظهر الاختلاف واضح بين الدول المتقدمة والنامية في تعريفها.

الفرع الثاني:الدراسات باللغة الاجنبية

1. دراسة (**Youcef El Alami,Abdellali Fadlallah,Houda Bellamine**)2021

بعنوان[1] **"Pression Fiscal Investissment et Croissance économique"**

هدفت هذه الدراسة في مواجهة القدرة التنافسية العالمية التي لا هوادة فيها، اختارت بلدان كثيرة سياسة استباقية لتشجيع الاستثمار من أجل التكيف مع مختلف التغيرات التي تفرضها البيئة العالمية. وفي هذا السياق، يحتل المستوى الهيكلي للعبء الضريبي مكانا مهيمنا بين المحددات الرئيسية للجاذبية التي تعتمدها هذه البلدان من أجل تطوير النسيج الإنتاجي المحلي ومواجهة المنافسة الدولية. لذا فإن الهدف المنشود والذي سيتم التعامل معه على مستوى هذا العمل، هو التحديد الكمي لتأثير العبء الضريبي على الاستثمار وعلى النمو الاقتصادي في المغرب. ويوضح تقدير المربعات الصغرى العادية، وهو نموذج متجه تلقائي تنازلي ونموذج مصحح للأخطاء، أن الأثر الرئيسي للعبء الضريبي على الاستثمار هو النمو الاقتصادي. وبالتالي ، فإن زيادة معدل الضريبة بنسبة 1٪ سيؤدي إلى انخفاض قدره 0. 25٪ من النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

2. دراسة (**Ekodo Raymond,Ndam Mama,Ousmanou Komanda**)2020

بعنوان[2] **" Investissement Direct étranger et Croissance économique CEMAC**

لهدف من هذه الورقة هو تقييم تأثير رأس المال البشري في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. ولتحقيق ذلك، تم إجراء تقديرات الاقتصاد القياسي باستخدام طريقة اللحظات المعممة (GMM) في لوحة ديناميكية للبلدان الستة في المنطقة خلال الفترة من 1996 إلى 2016. وتبين النتائج أن رأس المال البشري ليس له أي تأثير على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في حالة بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وأن جميع هذه البلدان تقريبا تواجه مشكلة تتعلق بنوعية رأس المال البشري. وفي ضوء هذه النتائج، قدمت توصيات لتحسين القدرة الاستيعابية للتكنولوجيات المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتدفق إليها البلدان المضيفة من خلال رأس المال البشري مع وجود إمكانات مثلى لتعزيز النمو الاقتصادي الطويل الأجل في المنطقة

[1] Youcef El Alami,Abdellali Fadlallah,Houda Bellamine, **Pression Fiscal Investissment et Croissance économique**, revue Francaise deconomie et de gestion ,ISSN:2728-0128,volume2 :N6,p20,2021

[2]Ekodo Raymond,Ndam Mama,Ousmanou Komanda**; Investissement Direct étranger et Croissance économique CEMAC** revue Marocaine d économie ,:N3, ,2020

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ومحاولة استنتاج كل من أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما يلي:

❖ **أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

من خلال التطرق للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع الحالي اثر نمط الملكية والشكل القانوني علي السلوك الاستثماري للمؤسسات الناشطة ، نجد أن هناك تعدد بالدراسات التي تناولت مناقشة ، حيث تناولت جوانب عديدة مثل:

- ✓ أغلبية الدراسات قامت بتطرق إلى اثر هيكل الملكية والهيكل المالي للمؤسسة
- ✓ معظم الدراسات تناولت في الجانب التطبيقي على استبيان واتبعت المنهج الوصفي التحليلي
- ✓ معظم الدراسات قامت بتطرق إلى مفهوم الاستثمار ومحدداته وخصائصه

❖ **أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

1-من حيث المكان والزمان:

تمت الدراسة الحالية في البيئة المحاسبية الجزائرية وبالتحديد في (ولاية ورقلة) خلال الفترة 2022، بينما تمت الدراسات السابقة بين البيئة المحاسبية الجزائرية (ولايات مختلفة) والأجنبية في دول أخرى متغيرة عربية وأجنبية، خلال الفترة من سنة 2013إلى 2021

2- من حيث المتغيرات:

هدفت الدراسة الحالية الى اثر نمط الملكية والشكل القانوني علي السلوك الاستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة من حيث تأثر المستثمر من الشكل القانوني ، والمجتمع ، والعائلة بحيث يجعل المستثمر وفق الوسط الذي يعيش فيه .

خلاصة الفصل :

نلاحظ من الفصل الأول الأدبيات النظرية حول السلوك الإستثماري والعوامل المؤثرة به من الأشكال القانونية والتي يعتبر من أهم الإجراءات الإدارية في بناء إقتصاديات الدول من خلال استثمارات حقيقية ومؤسسات عمومية وخاصة قوية من أجل النهوض بقطاع إقتصادي قوي ، وبناء ثقافة المستهلك علي إقتصاديات السوق .

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية للتوجه الاستثماري للمؤسسات الناشطة في اقليم ولاية ورقلة

تمهيد:

يتمثل هذا الفصل في الدراسة التحليلية والمتمثلة في التوجه الاستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة من خلال الشكل القانوني التي تنتهجه هاته المؤسسات لأجل الاستثمار في قطاع معين ومدي النشاطات الأكثر استقطابا للمستثمرين للنهوض بقطاع الأكثر استثمارا .من خلال هذا الجداول أردنا معرفة تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني وحسب قطاع النشاط وكذالك لفئات العمرية الأكثر توجها للاستثمار وكذالك البلديات الأكثر استقطابا للمستثمرين .ولقد قسمنا هذا الفصل إلي مبحثين :

- **المبحث الأول**: الطريقة والأدوات المستخدمة
- **المبحث الثاني**: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة .

سوف نتطرق في هذا المبحث للطريقة والأدوات المستخدمة في هذا الدراسة حيث يتضمن التعريف بمجتمع وعينة الدراسة ،كما يوضح الطريقة والأدوات المستخدمة .

المطلب الأول: الطريقة و أدوات .

نحاول في هذا المطلب الطريقة والأدوات المتبعة في هذه الدراسة .

الفرع الأول: تحديد المنهج .

من اجل الإجابة على الأشكال المطروح والوصول إلى الأهداف المرجوة واستخلاص النتائج قمنا بالاعتماد على "المنهج الإحصائي" في دراسة حالة لجمع المعلومات

الفرع الثاني:مجتمع وعينة الدراسة .

أولا : مجتمع الدراسة .

استخدمنا في هذه الدراسة المؤسسات المسجلة لدي المركز الوطني للسجل التجاري الذي أصبح يقوم بمهمة الخدمة العمومية إذ يلعب دورا هاما وأساسيا في عالم الأعمال ، وذلك بالنظر إلي الأهمية الاقتصادية للمعلومات التي يحوزها والتي يضعها تحت تصرف كافة المستخدمين .

هذا ما تم تجسيده من خلال إعداد مجلة إحصائية سنوية ، توضع تحت تصرف الهيئات والمؤسسات العمومية منها والخاصة وكذا الجامعات (الباحثون ، الطلبة ....) .

فيما يخص وضعية النسيج الاقتصادي الوطني إلي غاية نهاية 2020 تم تسجيل 2125472 مؤسسة (تاجر) مقيد في السجل التجاري حسب الشكلية التاليين :

- أشخاص طبيعيون (مؤسسات فردية) 1914695
- أشخاص معنويون (مؤسسات جماعية) 210777

ثانيا : عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في المؤسسات الاقتصادية الناشطة في إقليم ولاية ورقلة والتي تم أخذ بياناتها من الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري فرع ورقلة .وشملت العينة المدروسة 29875 مؤسسة ، حيث توجد علي مستوى الولاية المؤسسات الناشطة إلي غاية 06 أفريل 2022حسب الفرع المحلي للسجل التجاري عدد المؤسسات ذات الشخص الطبيعي 24968 وكذا المؤسسات ذات الشخص المعنوي 4907 الناشطين في ولاية ورقلة .

ولقد تم اختيار المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة للأسباب التالية :

- معرفة عدد المؤسسات الناشطة في إقليم الولاية

– معرفة عدد المؤسسات التي تنشط في القطاع الإنتاج السلع ، والتجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة والخدمات والتصدير والاستيراد .

– معرفة المؤسسات الاستثمارية وما الشكل القانوني التي تنتهجه هاته المؤسسة ، وموضوعنا هو أثر نمط الملكية والشكل القانوني علي السلوك الاستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة .

المطلب الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة .

نحاول من خلال هذا الطلب التعريف بهذه الدراسة والمستعملة في هذه الدراسة .

الفرع الأول: أدوات الدراسة .

أولا : تحليل الوثائق :

المقدمة من طرف السجل التجاري مع متعاملين (التجار) سواء مؤسسات فردية أو جماعية من التقدم إلي المصلحة المعنية ويكون ذلك عن طريق ملف القيد التأسيس لممارسة الأنشطة التجارية من طرف المتعاملين الاقتصاديين عن المؤسسات الفردية : المؤسسات الذين تسير من طرف مالكيها فقط .

المؤسسات الجماعية : المؤسسات التي تتنهج الأشكال القانونية وتسير من طرف أعضاء الشركة سواء مالكيها أو شركائها أو مسيرين غير شركاء .

ثانيا : مصادر جمع المعلومات والبيانات

شملت مصادر جمع المعلومات عن طريق طلب معلومات ودراسات إحصائية من طرف المركز الوطني للسجل التجاري ، لمعرفة المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة .

المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة .

سيتم في هذا المبحث نحاول معرفة الدراسة التحليلية المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة والتوجهات الاستثمارية ،والأشكال القانونية والقطاعات الأكثر نشاطا علي مستوي البلديات والولاية .

المطلب الأول :تحليل المؤسسات الشخص المعنوي حسب الشكل القانوني .

نحاول من خلال هذا المطلب التركيز علي المؤسسات الأكثر توجها للاستثمار حسب الشكل القانوني ، وكذلك الأكثر بلدية من عاصمة الولاية توجها للاستثمار حسب الشكل القانوني .

أولا : تحليل المؤسسات الشخص المعنوي حسب الشكل القانوني

نحاول في هذا التحليل توجه المؤسسات حسب الشكل القانوني من خلال التوجهات الإستثمارية .

الجدول رقم (01-01) تحليل المؤسسات الشخص المعنوي حسب الشكل القانوني

commune	forme juridique							total
	EPIC	EURL	GROUPEMENT	SARL	SNC	SPA	SUCCURSALE	
Ouargla	24	932	4	1169	46	117	1	2293
	1,05%	40,65%	0,17%	50,98%	2,01%	5,10%	0,04%	
Ain Beida	1	66		85	6	3		161
	0,62%	40,99%		52,80%	3,73%	1,86%		
N'goussa		13		26				39
		33,33%		66,67%				
Hassi Messaoud	5	488	16	995	15	103	6	1628
	0,31%	29,98%	0,98%	61,12%	0,92%	6,33%	0,37%	
Rouissat	1	324	4	303	12	4		648
	0,15%	50,00%	0,62%	46,76%	1,85%	0,62%		
sidi Khouiled		34		50	2	2		88
		38,64%		56,82%	2,27%	2,27%		
Hassi ben Abdallah	1	13		16	1	1		32
	3,13%	40,63%		50,00%	3,13%	3,13%		
el Borma		2		13		3		18
		11,11%		72,22%		16,67%		
Total	32	1872	24	2657	82	233	7	4907
	0,65%	38,15%	0,49%	54,15%	1,67%	4,75%	0,14%	

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال الجدول السابق توضح لنا النتائج أن المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة هي 4907 مؤسسة الأكثر توجها للاستثمار حسب الشكل القانوني ، في حين أن غالبية المؤسسات الأكثر توجها للإستثمار هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ب 2657 مؤسسة بنسبة 54,15 %والتوجه إلي هذا الشكل الذي يتألف من شخصين فما أكثر وتكون مسؤولية الشريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها وخسائرها بمقدار حصته في رأس مال المؤسسة ، وذلك كله من أجل تقليل الخسائر لأجل رفع رأس مال المؤسسة ثم يليها مؤسسة الشخص

الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ب 1872 مؤسسة بنسبة 38,15 %والتوجه إلي هذا الشكل أن مسير الشركة هو المساهم الوحيد في حين يتحمل جميع أعباء وخسائر المؤسسة ، في حالة الإفلاس فإنه يتم اللجوء إلي أموال مسير هذه الشركة التي بإسمه ، ثم يليها التوجه إلي الشكل مؤسسة ذات أسهم حسب مساهمة كل فرد داخل هذه المؤسسة بوجود 233 مؤسسة أي بنسبة 4,75 %، أما التوجه الي الأشكال الاخري بنسب ضئيلة جدا .

ثانيا : التمثيل البياني للأشكال القانونية

نحاول من خلال هذه التماثيل البيانية التوجهات الاستثمارية حسب الأشكال القانونية حسب بلديات ولاية ورقلة

الشكل (01-01) التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية ورقلة .

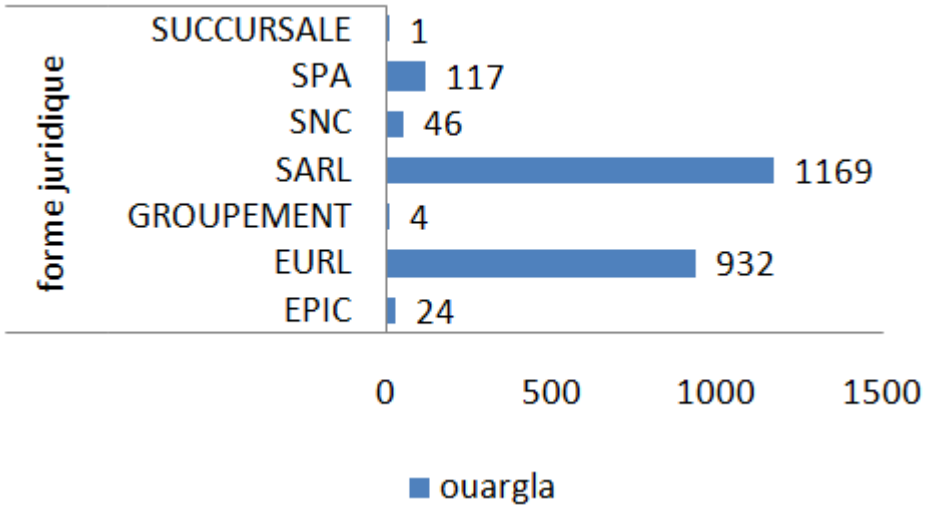

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الشكل القانوني في بلدية ورقلة هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة توجد فيها 1169 مؤسسة ثم يليها مؤسسة الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة توجد بها 932 مؤسسة ، ثم يليها شركة ذات الاسهم توجد فيها 117 مؤسسة ، ثم يليها شركة التضامن 46 مؤسسة ، ثم يليها مؤسسة عمومية إقتصادية 24 مؤسسة ، ثم يليها فرع شركة أجنبية بمؤسسة واحدة .

الشكل (02-01) التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية عين البيضاء

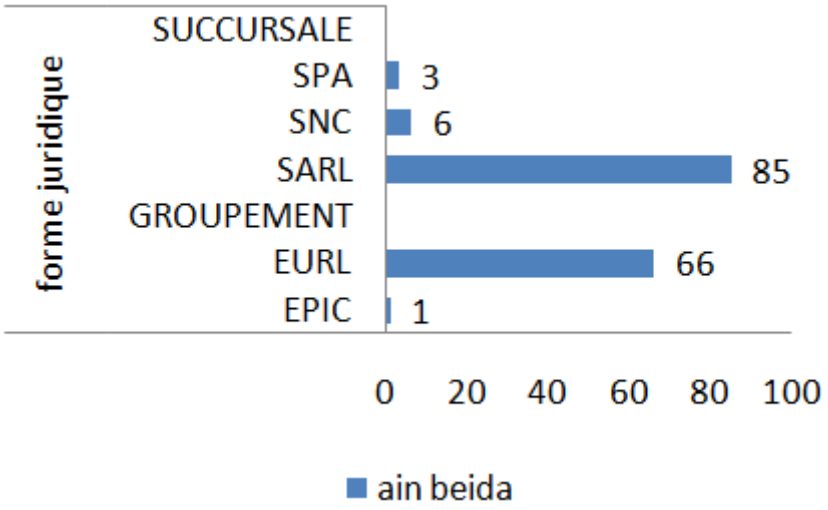

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الشكل القانوني في بلدية عين البيضاء هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة توجد فيها 85 مؤسسة ثم يليها مؤسسة الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة توجد بها 66 مؤسسة ، ثم يليها شركة ذات الاسهم توجد فيها 3 مؤسسات ، ثم يليها شركة التضامن 6 مؤسسات ، ثم يليها مؤسسة عمومية إقتصادية 01 مؤسسة ، أما الأشكال الأخري لا توجد في هذه البلدية .

الشكل(03-01) التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية أنقوسة

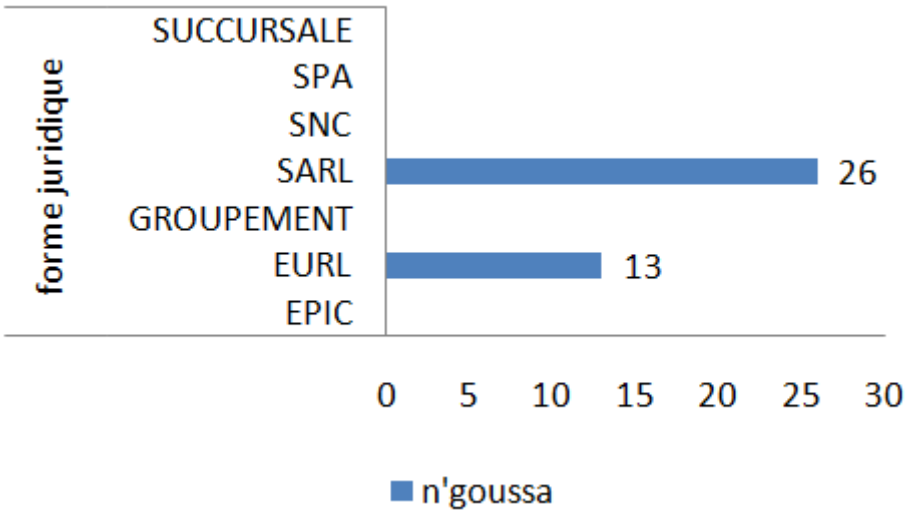

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الشكل القانوني في بلدية انقوسة هما شكلين فقط هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة توجد فيها 26 مؤسسة ثم يليها مؤسسة الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة توجد بها 13 مؤسسة .

الشكل (01-04) التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية حاسي مسعود

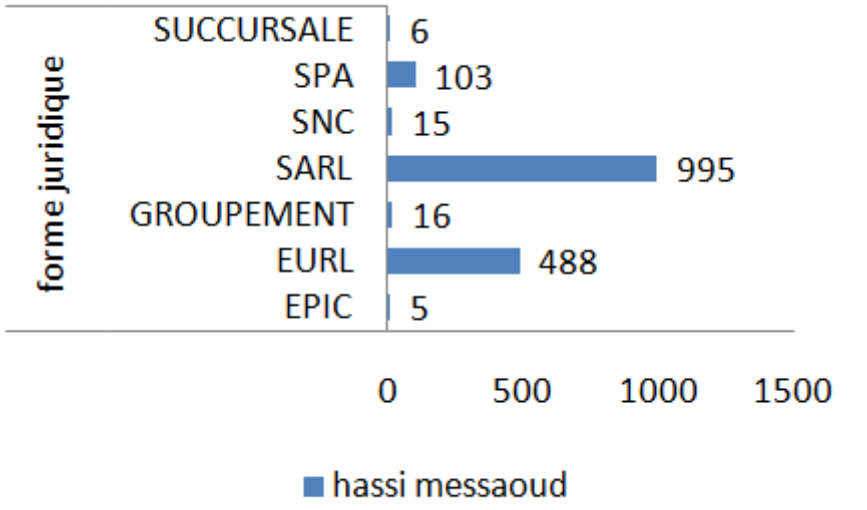

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل في بلدية حاسي مسعود المنطقة البترولية يوجد فيها مؤسسة ذات مسؤولية محدودة 995 مؤسسة ، ثم يليها شركة الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة 488 مؤسسة ، ثم يليها شركة الأسهم 103 مؤسسة، ثم يليها مؤسسة التجمع 16 مؤسسة وذلك نظرا لوجود الشركات الاجنبية والمحلية ، ثم يليها مؤسسة التضامن 15 مؤسسة ، ثم يليها فرع شركة أجنبية 6 مؤسسات ، ثم يليها مؤسسات الدولة 5 مؤسسات.

الشكل رقم (01-05) التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية الرويسات

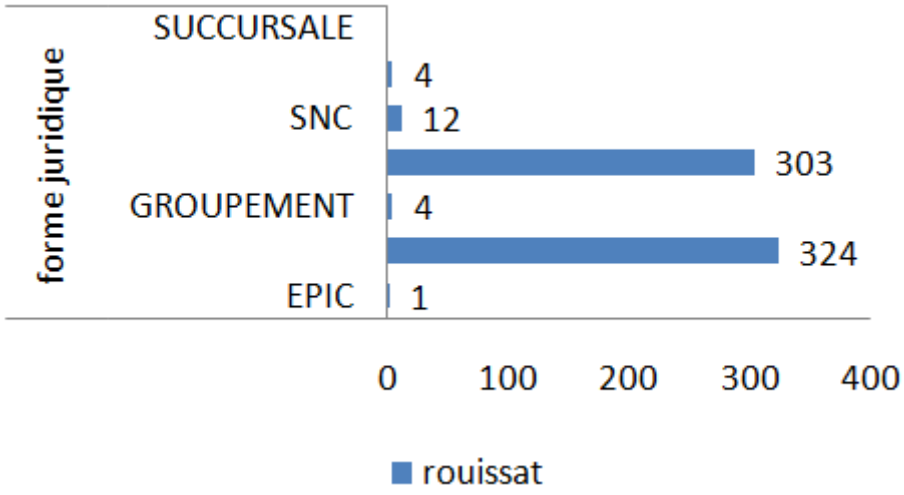

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل في بلدية الرويسات ان الشكل القانوني مؤسسة الشخص الوحيد و ذات مسؤولية محدودة 324 مؤسسة ، ثم يليها مؤسسة ذات مسؤولية محدودة 303 مؤسسة ، ثم يليها مؤسسة التضامن 12 مؤسسة ، ثم يليها مؤسسة الأسهم والتجمع 4 مؤسسات ، ثم يليها مؤسسة الدولة 1 مؤسسة واحدة فقط .

الشكل (06-01) التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية سيدي خويلد

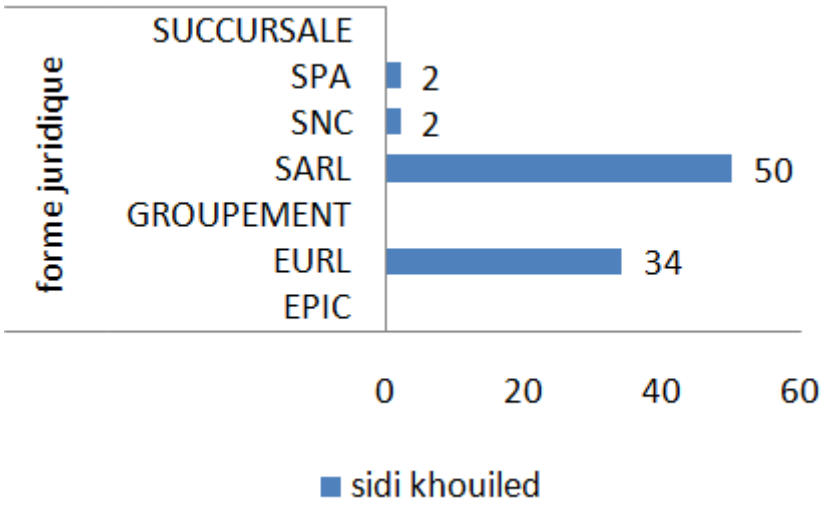

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل في بلدية سيدي خويلد أن الشكل القانوني مؤسسة ذات مسؤولية محدودة 50 مؤسسة ، ثم يليها مؤسسة الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة 34 مؤسسة ، بينما شركة الأسهم وشركة التضامن 2 مؤسسات فقط ، أي الاشكال الاخري لا توجد في هذه البلدية .

الشكل (07-01) التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية حاسي بن عبد الله

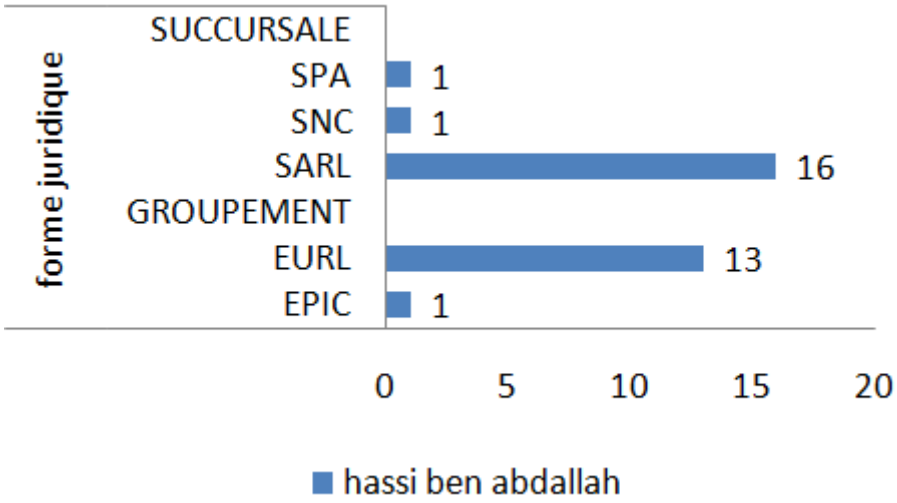

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل في بلدية حاسي بن عبد الله أن الشكل القانوني مؤسسة ذات مسؤولية محدودة 16 مؤسسة ، ثم يليها الشكل القانوني شركة الأسهم 3 مؤسسة ، ثم يليها مؤسسة الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة 2 مؤسسة ، بينما الاشكال الأخري لا توجد في هذه البلدية .

الشكل (08-01) التمثيل البياني للشكل القانوني بلدية البرمة

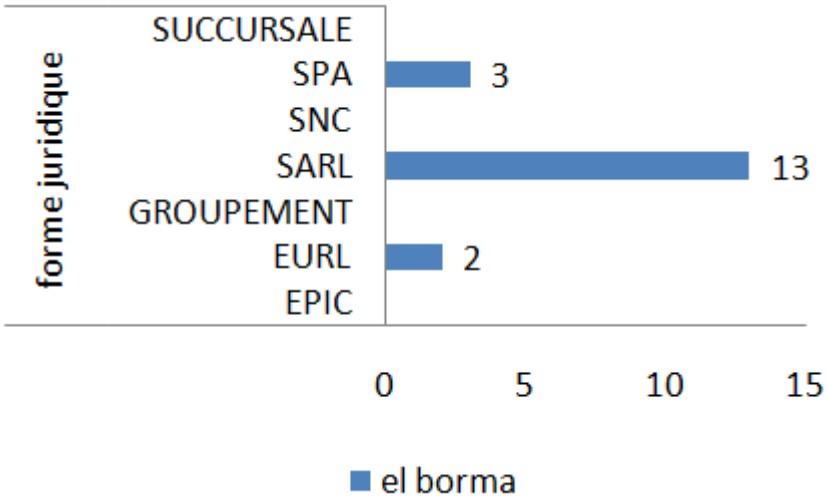

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الشكل القانوني في بلدية البرمة وهي البلدية الحدودية تركز علي ثلاثة أشكال قانونية مؤسسة ذات مسؤولية محدودة 13 مؤسسة ، ثم يليها شركة الأسهم 3 مؤسسات ، ثم يليها مؤسسة الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة 2 مؤسسات .

المطلب الثاني : توجيه المؤسسات الشخص المعنوي والشخص الطبيعي حسب قطاع النشاط

نحاول من خلال هذا المطلب معرفة التوجهات الاستثماري حسب قطاع النشاط .

أولا : تحليل المؤسسات الشخص المعنوي حسب قطاع النشاط .

نركز في هذا التحليل علي المؤسسات الجماعية والتوجهات الاستثمارية حسب قطاعات الأنشطة من خلال الجدول الآتي .

جدول رقم (02-01) تحليل المؤسسات الشخص المعنوي حسب قطاع النشاط:

Repartition Des Commercants Inscrits Personnes moral Au Registre Du Commerce Par Secteur D'activites Et Par Commune Au Niveau De La Wilaya De Ouargla Au 06 Avril 2022

Commune	SECTEUR D'ACTIVITES							Total
	PROD BIENS	ETS PROD ARTIS	DIST GROS	DIST DETAIL	SERVICES	IMPORT	EXPORT	
Ouargla	907	2	312	159	1220	118	22	2740
	33,10%	0,07%	11,39%	5,80%	44,53%	4,31%	0,80%	
ain beida	71		28	7	69	5	2	182
	39,01%		15,38%	3,85%	37,91%	2,75%	1,10%	
n'goussa	19		5	5	19		2	50
	38,00%		10,00%	10,00%	38,00%		4,00%	
hassi messaoud	451	4	178	188	968	60	2	1851
	24,37%	0,22%	9,62%	10,16%	52,30%	3,24%	0,11%	
Rouissat	282		105	41	305	31	8	772
	36,53%		13,60%	5,31%	39,51%	4,02%	1,04%	
sidi khouiled	42		11	3	46			102
	41,18%		10,78%	2,94%	45,10%			
hassi ben abdallah	19		2		16	2		39
	48,72%		5,13%		41,03%	5,13%		
el borma	11		1		14			26
	42,31%		3,85%		53,85%			
Total	1802	6	642	403	2657	216	36	5762
	31,27%	0,10%	11,14%	6,99%	46,11%	3,75%	0,62%	

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قطاع الخدمات علي مستوي جميع بلديات الولاية الأكثر توجها للمستثمرين ، بحيث تعتبر الولاية منطقة النشاط ومنطقة بترولية ومنطقة عبور لبدا من توفر القطاع ألخدماتي والذي يتوفر من النقل ، الاطعام ، الكراء ، الخدمات البترولية ، مؤسسات تموين قواعد الحياة ....الخ ، حيث يوجد 2657

مؤسسة بهذا القطاع بنسبة 46,11 %من إجمالي المؤسسات 5762 مؤسسة ، ثم يليه القطاع الإنتاج الذي يعتبر من الورشات ، المصانع ، الفلاحة ، ...الخ 1802 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجاة بالجملة 642 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجارة بالتجزئة 403 مؤسسة ، ثم يليه قطاع الاستيراد 216 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التصدير 36 مؤسسة .

الشكل (09-01) شكل بياني قطاعات النشاط شخص معنوي

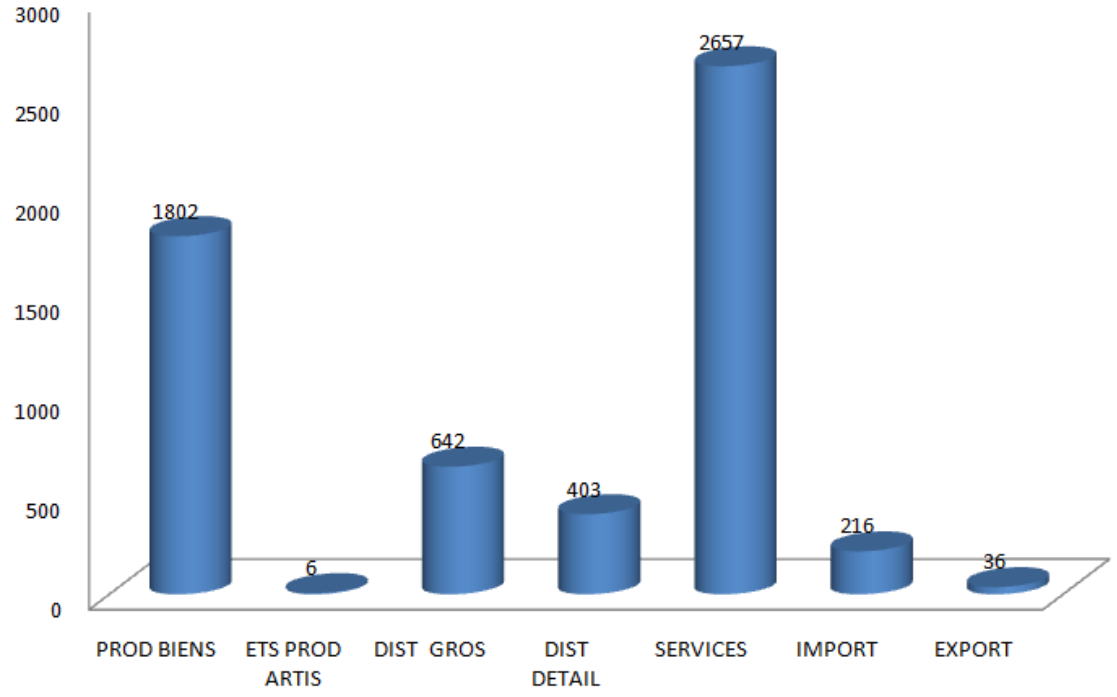

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل القطاع السائد علي التوجهات الاستثمارية هو القطاع الخدماتي ، ثم يليه قطاع الانتاج ، ثم يليه قطاع التجارة بالجملة وقطاع التجارة بالتجزئة ، في حين نلاحظ في المؤسسات الجماعية يوجد في تأسيس المؤسسات قطاع الاستيراد والذي لا يوجد في المؤسسات الفردية وذلك للطبيعة القانونية في تأسيس الشركة

ثانيا : تحليل المؤسسات الجماعية والفردية

نحاول في هذا التحليل معرفة عدد المؤسسات الفردية (شخص طبيعي) والمؤسسات الجماعية (شخص معنوي) التي تنشط في إقليم ولاية وحسب كل بلدياتها .

جدول رقم (03-01) تحليل المؤسسات الشخص الطبيعي والشخص المعنوي

répartitions des commerçants inscrits au registre du commerce par commune au niveau de la wilaya de ouargla au 06 avril 2022

commune	personnes physiques	personne morales	Total
Ouargla	16699	2293	18992
	87,93%	12,07%	
ain beida	857	161	1018
	84,18%	15,82%	
n'goussa	517	39	556
	92,99%	7,01%	
hassi messaoud	3164	1628	4792
	66,03%	33,97%	
Rouissat	3085	648	3733
	82,64%	17,36%	
sidi khouiled	439	88	527
	83,30%	16,70%	
hassi ben abdallah	162	32	194
	83,51%	16,49%	
el borma	45	18	63
	71,43%	28,57%	
Total	24968	4907	29875
	83,57%	16,43%	

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال الجدول السابق توضح لنا النتائج أن أغلبية المؤسسات التي تنتهج السياسة الاستثمارية هي مؤسسات فردية (شخص طبيعي) بنسبة 83,57 % أي 24968 مؤسسة ، ثم يليها المؤسسات الجماعية (شخص معنوي) بنسبة 16,43% أي 4907 مؤسسة ، حيث تحاول المؤسسات الفردية الاستثمار في القطاعات التجارة بالجملة والتجزئة والقطاع الانتاج والقطاع الخدماتي وقطاع التصدير و تلجأ إلي هذا الصياغ نظرا للسرعة في فتح السجل التجاري وسلوك المستثمر عدم مشاركة الشركاء في المؤسسة ، مقارنة بالنسبة للشخص المعنوي يكون عن طريق اسم الشركة ، والقانون الاساسي للشركة ودخول الشركاء عن طريق مساهمة كل شريك في راس مال الشركة والاشهار وايدا الحسابات الاجتماعية

الشكل (10-01) تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية ورقلة

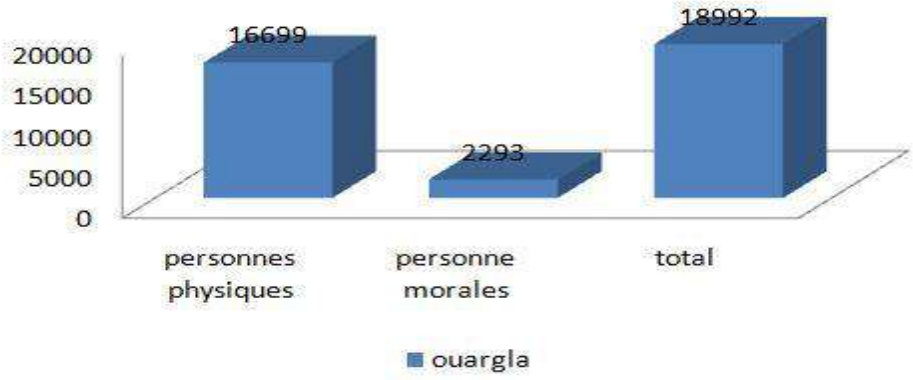

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من هذا الشكل أن المستثمرون في بلدية ورقلة يتجهون إلي المؤسسات الفردية (أشخاص طبيعيون) بوجود 16699 مؤسسة من مجموع المؤسسات 18992 مقارنة الي المؤسسات الجماعية 2293 (شخص معنوي) .

الشكل (11-01) تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية عين البيضاء

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من هذا الشكل أن المستثمرون في بلدية عين البيضاء يتجهون الي المؤسسات الفردية (أشخاص طبيعيون) بوجود 857 مؤسسة من مجموع المؤسسات 1018 مقارنة الي المؤسسات الجماعية 161 (شخص معنوي).

الشكل (12–01) تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية أنقوسة

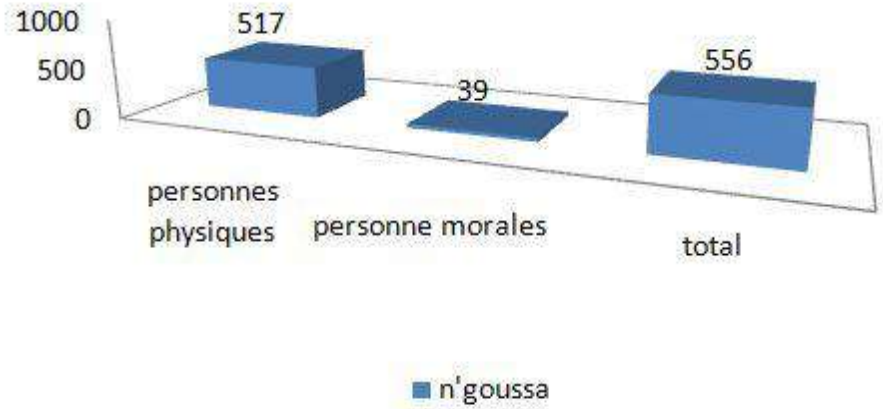

نلاحظ من هذا الشكل أن المستثمرون في بلدية انقوسة يتجهون الي المؤسسات الفردية (أشخاص طبيعيون) بوجود 517 مؤسسة من مجموع المؤسسات 556 مقارنة الي المؤسسات الجماعية 39 (شخص معنوي).

الشكل (13–01) تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية حاسي مسعود

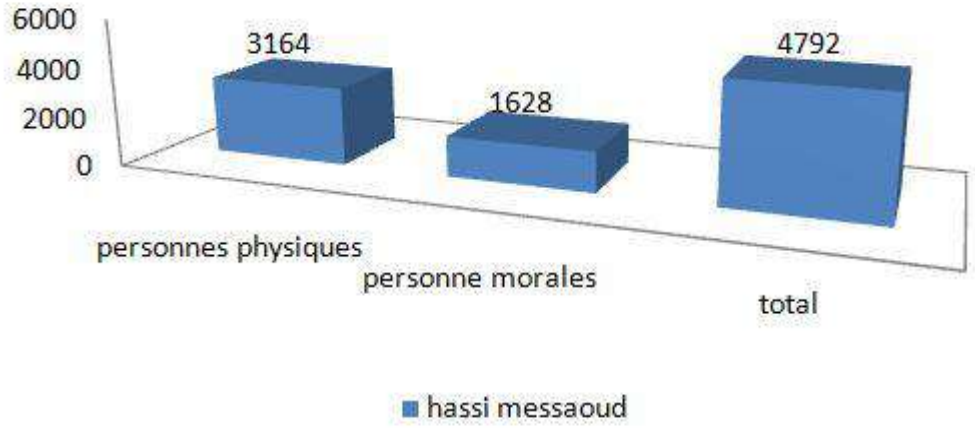

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من هذا الشكل أن المستثمرون في بلدية حاسي مسعود يتجهون الي المؤسسات الفردية (أشخاص طبيعيون) بوجود 3164 مؤسسة من مجموع المؤسسات 4792 مقارنة الي المؤسسات الجماعية 1628 (شخص معنوي).

الشكل (14-01) تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية الرويسات

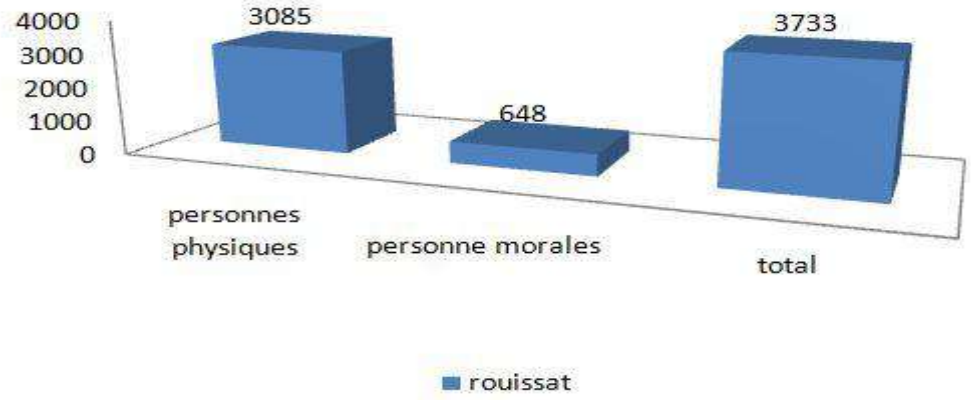

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من هذا الشكل أن المستثمرون في بلدية الرويسات يتجهون إلي المؤسسات الفردية (أشخاص طبيعيون) بوجود 3085 مؤسسة من مجموع المؤسسات 3733 مقارنة إلي المؤسسات الجماعية 648 (شخص معنوي).

الشكل(15-01) تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية سيدي خويلد

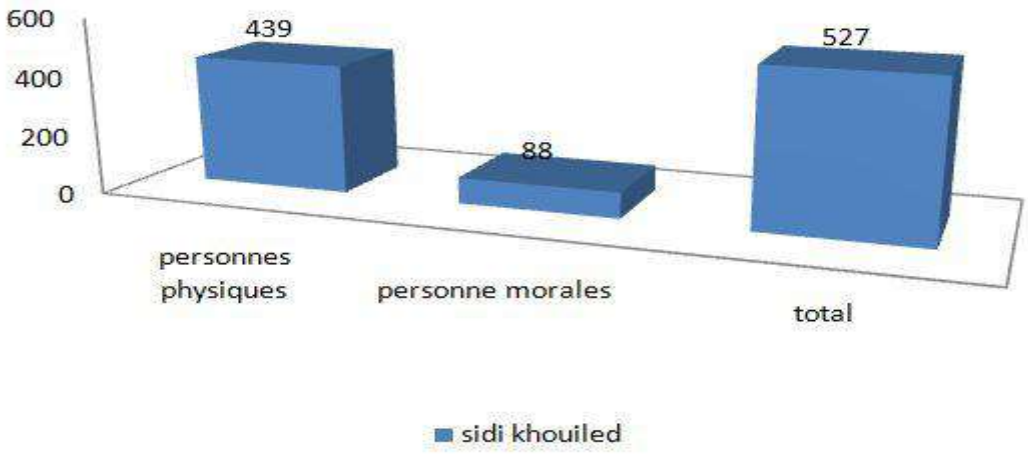

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من هذا الشكل أن المستثمرون في بلدية سيدي خويلد يتجهون الي المؤسسات الفردية (أشخاص طبيعيون) بوجود 439 مؤسسة من مجموع المؤسسات 527 مقارنة الي المؤسسات الجماعية 88 (شخص معنوي) .

الشكل (16-01) **تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية حاسي بن عبد الله**

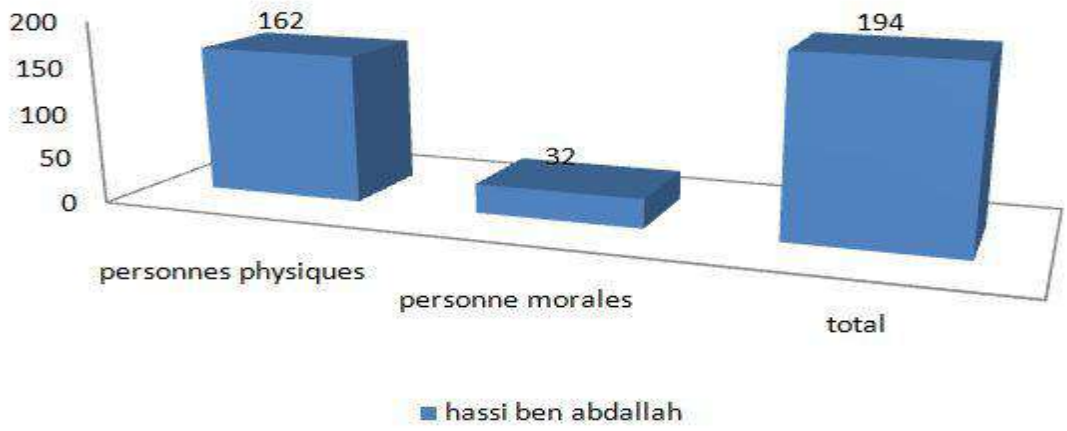

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من هذا الشكل أن المستثمرون في بلدية حاسي بن عبد الله يتجهون الي المؤسسات الفردية (أشخاص طبيعيون) بوجود 162 مؤسسة من مجموع المؤسسات 32 مقارنة الي المؤسسات الجماعية 194 (شخص معنوي

الشكل (17-01) تمثيل بياني يوضح المؤسسات الفردية والجماعية بلدية البرمة

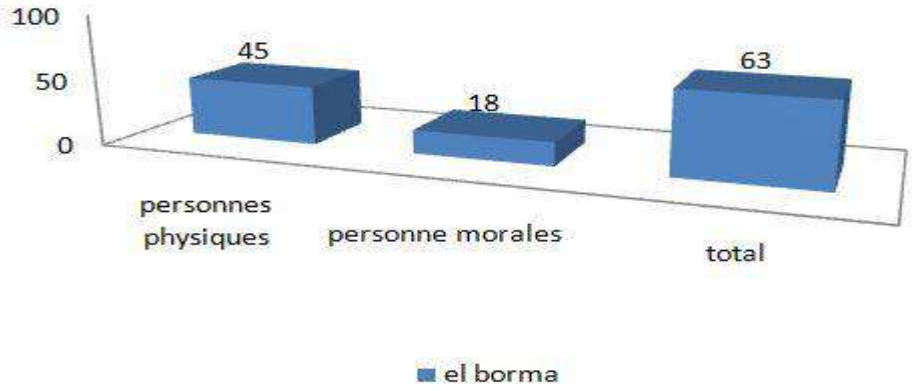

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من هذا الشكل أن المستثمرون في بلدية البرمة يتجهون الي المؤسسات الفردية (أشخاص طبيعيون) بوجود 45 مؤسسة من مجموع المؤسسات 63 مقارنة الي المؤسسات الجماعية 18 (شخص معنوي).

حيث نستخلص من الأشكال السابقة للبلديات أن التوجهات المستثمرين هي مؤسسات فردية (أشخاص طبيعيون) وذلك نظرا لميولاتهم ، والمحيط الذي يعيشون فيه من خلال التسهيلات في فتح السجل التجاري بالنسبة للأشخاص الطبيعيون مقارنة بالمؤسسات الجماعية ، وكذلك التصريح بالضرائب ، عدم مشاركة الغير في تقسيم الأرباح ....الخ.

الشكل (01-17) يمثل نسبة الأشكال القانونية للمؤسسة الشخص المعنوي

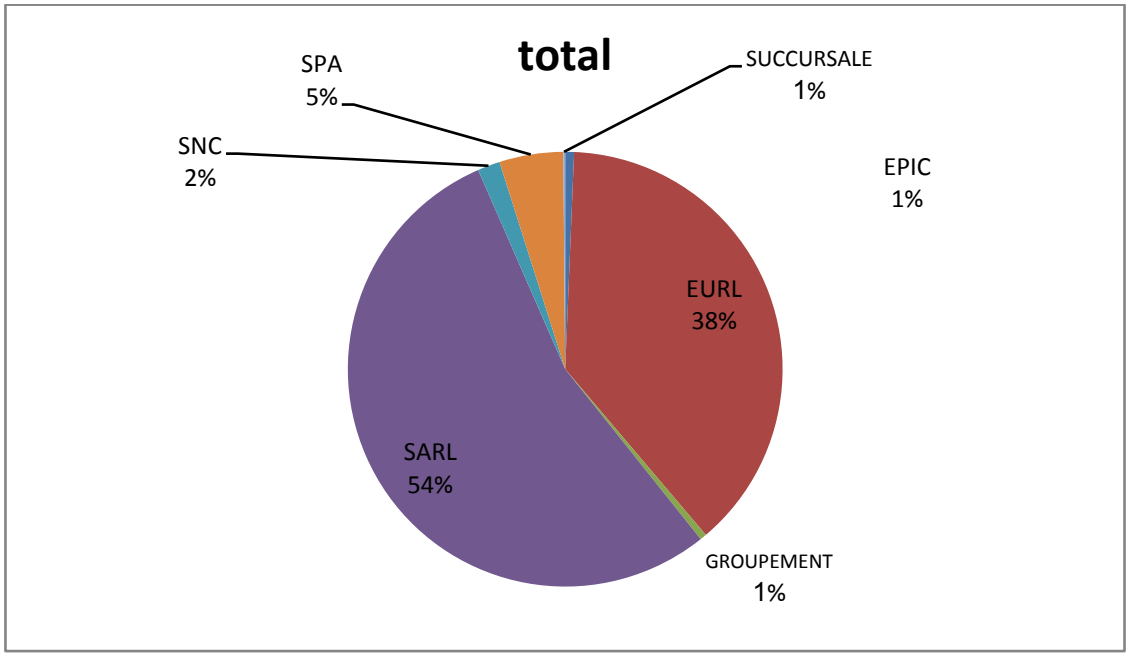

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال هذا الشكل توضح لنا النتائج أن غالبية المؤسسات الأكثر توجها للإستثمار هي مؤسسة ذات مسؤلية محدودة بنسبة 54 ثم يليها مؤسسة الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة بنسبة 38 ثم يليها شركة ذات أسهم بنسبة 5 ، اما الأشكال القانونية فنسبها ضئيلة جدا .

والغالب في هذا النوع اي الشكل القانوني من المؤسسات التي تنتهج الاستثمار هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أي تقريبا نصف التوجهات الاستثمارية ، والذي يعتبر عن مؤسسة تجارية تشكل نوعا وسيطا مابين شركات الأشخاص وشركات رؤوس الأموال والتي تعتبر عن وجود أكثر من شريكين وتعيين مسير الشركة أو تعيينه من طرف أعضاء الشركة ، وكذلك تعيين حصص الشركاء من خلال مساهمة كل شريك في رأس المال الشركة .

ثالثا : تحليل المؤسسات الشخص الطبيعي حسب قطاع النشاط .

نركز في هذا التحليل علي المؤسسات الفردية والتوجهات الاستثمارية حسب قطاعات الأنشطة .

جدول رقم (04-01) تحليل المؤسسات الشخص الطبيعي حسب قطاع النشاط

répartition des commerçants inscrits PERSONNES PHYSIQUE au registre du commerce par SECTEUR D'ACTIVITES ET PAR commune au niveau de la wilaya de Ouargla au 06 avril 2022

commune	SECTEUR D'ACTIVITES						total
	DIST GROS	ETS PROD ARTIS	DIST GROS	DIST DETAIL	SERVICES	EXPORT	
Ouargla	2804	22	1150	5509	8854	8	18347
	15,28%	0,12%	6,27%	30,03%	48,26%	0,04%	
ain beida	260	0	84	227	459	0	1030
	25,24%		8,16%	22,04%	44,56%		
n'goussa	154	1	18	195	232	0	600
	25,67%	0,17%	3,00%	32,50%	38,67%		
hassi messaoud	458	1	161	1511	1395	0	3526
	12,99%	0,03%	4,57%	42,85%	39,56%		
Rouissat	967	2	320	934	1336	5	3564
	27,13%	0,06%	8,98%	26,21%	37,49%	0,14%	
sidi khouiled	108	0	24	170	197	0	499
	21,64%		4,81%	34,07%	39,48%		
hassi ben abdallah	56	0	3	56	69	1	185
	30,27%		1,62%	30,27%	37,30%	0,54%	
el borma	11	0	1	32	6	0	50
	22%		2%	64%	12%		
Total	4818	26	1761	8634	12548	14	27801
	17,33%	0,09%	6,33%	31,06%	45,14%	0,05%	

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال الجدول السابق توضح لنا نتائج تحليل المؤسسات الشخص الطبيعي (مؤسسات فردية) أن قطاع النشاط السائد في الولاية وكذا البلديات الأكثر نشاطا وماهو القطاع السائد في المنطقة .

حيث نلاحظ أن قطاع الإنتاج والذي هو عبارة عن الإنتاج الصناعي مثل المصانع ، الورشات ، الزراعة ، البناء ، توجد بولاية ورقلة في هذا القطاع 4818 مؤسسة بنسبة 17,33% ، ثم يليها قطاع الخدمات والذي يعتبر القطاع الحساس نظرا للخدمات التي يقدمها هذا القطاع من الإطعام ، النقل ، الكراء ، ...الخ ، ويعتبر القطاع الرئيسي في ولاية ورقلة نظرا لكون هذه الولاية منطقة النشاط ، عاصمة البترول فانها تحتاج الي تلبية الخدمات المطلوبة من طرف طالبيها ، إذ توجد بهذا القطاع حوالي 12548 مؤسسة (تاجر) بنسبة 42,14 %، ثم يليها قطاع التجارة بالتجزئة الذي يعتبر القطاع الثاني في الولاية الذي يوفر الحاجيات اليومية للمواطن من محلات لبيع المواد الغذائية ،الألبسة ، الخضر و الفواكه ، مواد البناء ...الخ ، حيث توجد بهذه المنطقة حوالي 8634 مؤسسة

(تاجر) ينشطون في هذا القطاع بنسبة 31,06% ، ثم يليها قطاع التجارة بالجملة بوجود 1761 مؤسسة (تاجر) بنسبة 6,33 %، أما بالنسبة للقطاع التصدير فهو شبه منعدم لكون الولاية القطاع الغالب فيها هو قطاع الخدمات ، وان القطاعات التي تغلب المنطقة من خلال نشاطها حسب المنطقة مثلا ولاية سطيف نجد القطاع الغالب هو التجارة بالجملة نظرا لثقافة سلوك المستثمرين .

الشكل (18–01) تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية ورقلة

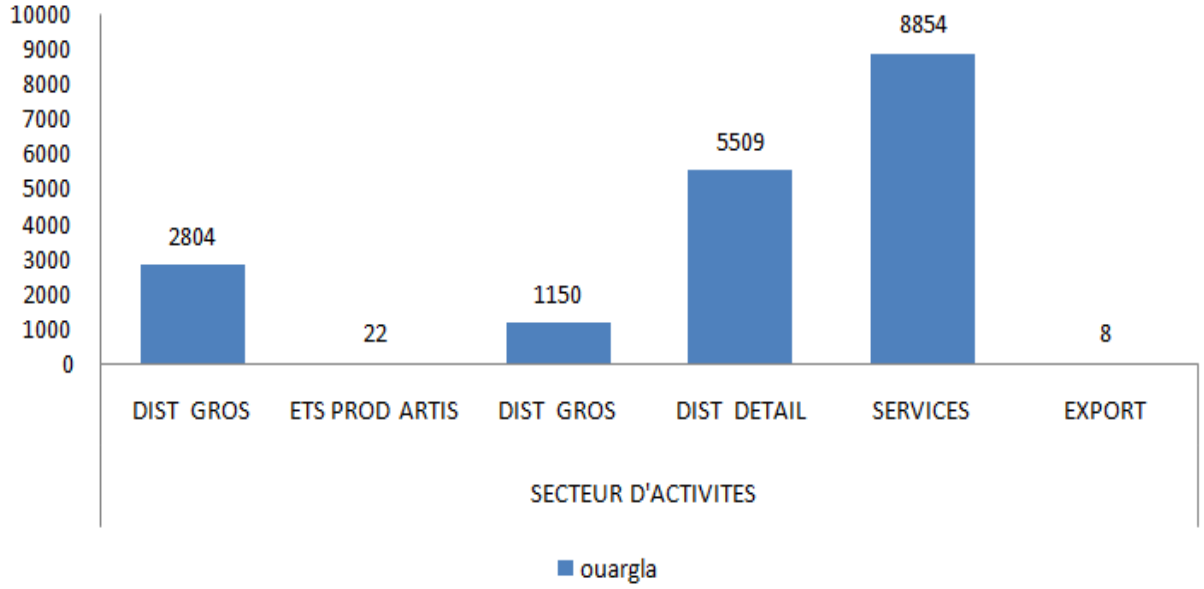

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من هذا الشكل أن القطاع الاكثر نشاطا في المنطقة الام بلدية ورقلة هو قطاع الخدمات نظرا للخدمات التي يقوم بتلبتها بوجود 8854 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجارة بالتجزئة بوجود 5509 مؤسسة من خلال الاحتياجات اليومية ، ثم يليه قطاع الانتاج بوجود 2804 مؤسسة (الورشات ، الفلاحة ، مؤسسة أشغال البناء ....) ، ثم يليه قطاع التجارة بالجملة بوجود 1150 مؤسسة .

الشكل (19-01) تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية أنقوسة

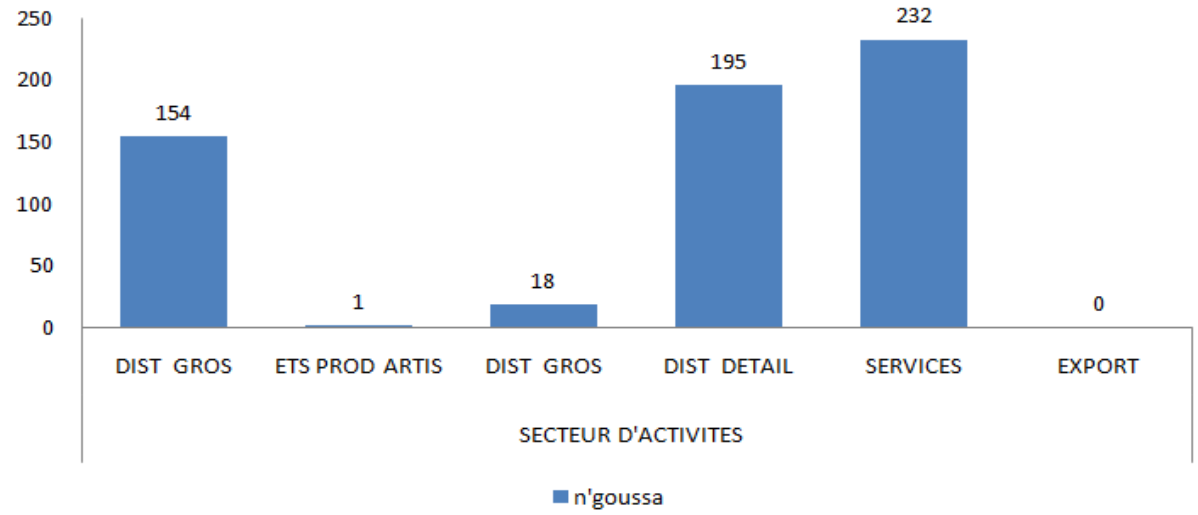

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن القطاع الناشط في بلدية انقوسة والغالب في هذه المنطقة هو قطاع الخدمات بوجود 232 مؤسسة ، ثم يليها قطاع التجارة بالتجزئة بوجود 195 مؤسسة ، ثم يليها قطاع الانتاج بوجود 154 مؤسسة .

الشكل (20-01) تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية عين البيضاء

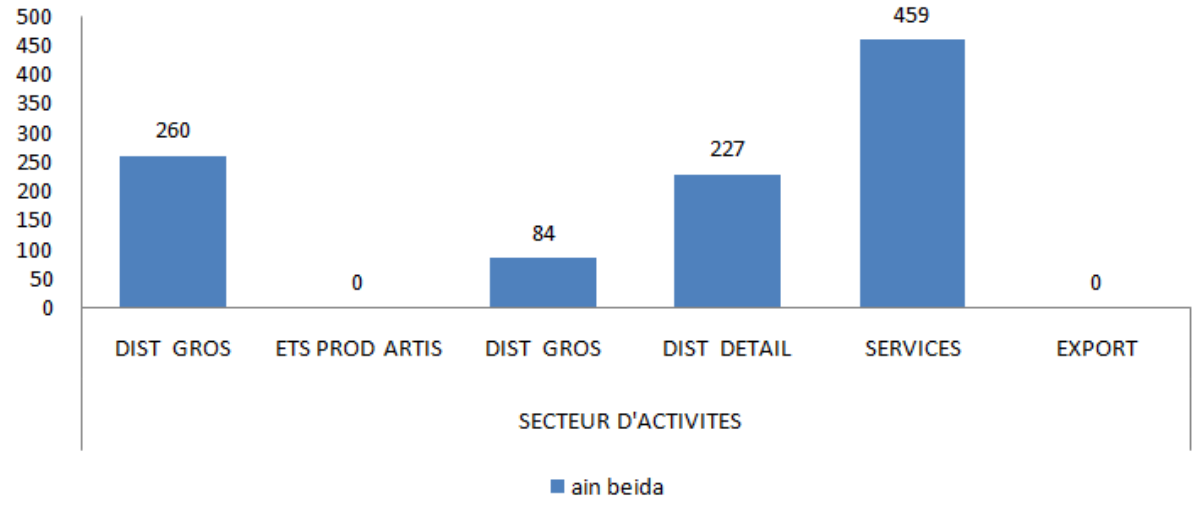

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذ الشكل السابق أن القطاع النشاط السائد في بلدية عين البيضاء قطاع الخدمات بوجود 459 مؤسسة ، ثم يليه قطاع الانتاج بوجود 260 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجارة بالتجزئة بوجود 227 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجارة بالجملة بوجود 84 مؤسسة .

الشكل (21-01) **تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية حاسي مسعود**

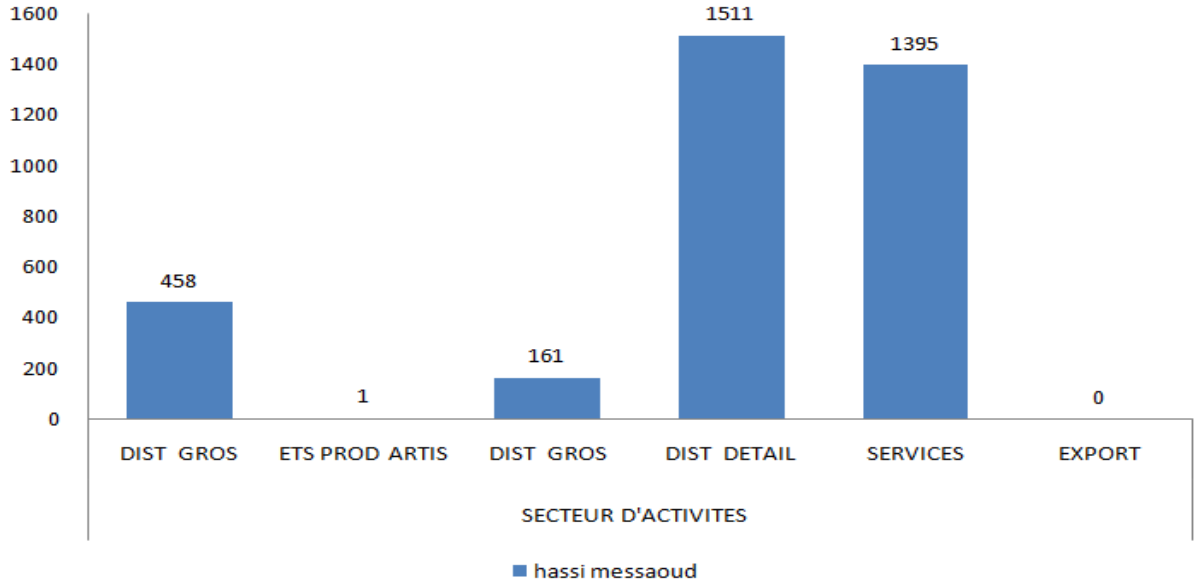

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن قطاع النشاط السائد في بلدي حاسي مسعود هو قطاع التجارة بالتجزئة بوجود 1511 مؤسسة ، ثم يليه قطاع الخدمات بوجود 1395 مؤسسة ، ثم يليه قطاع الانتاج بوجود 458 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجارة بالجملة بوجود 161 مؤسسة .

الشكل (22-01) **تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية الرويسات**

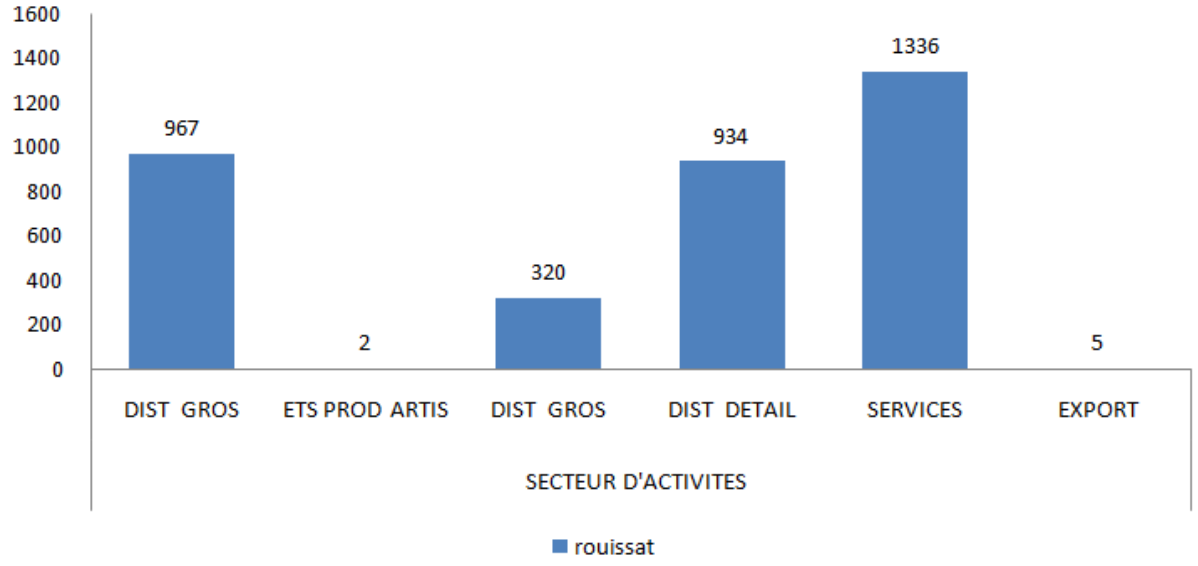

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن القطاع السائد في بلدية الرويسات هو قطاع الخدمات بوجود 1336 مؤسسة ، ثم يليه قطاع الانتاج بوجود 967 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجارة بالتجزئة بوجود 934 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجارة بالجملة بوجود 320 مؤسسة .

الشكل (23-01) **تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية حاسي بن عبد الله**

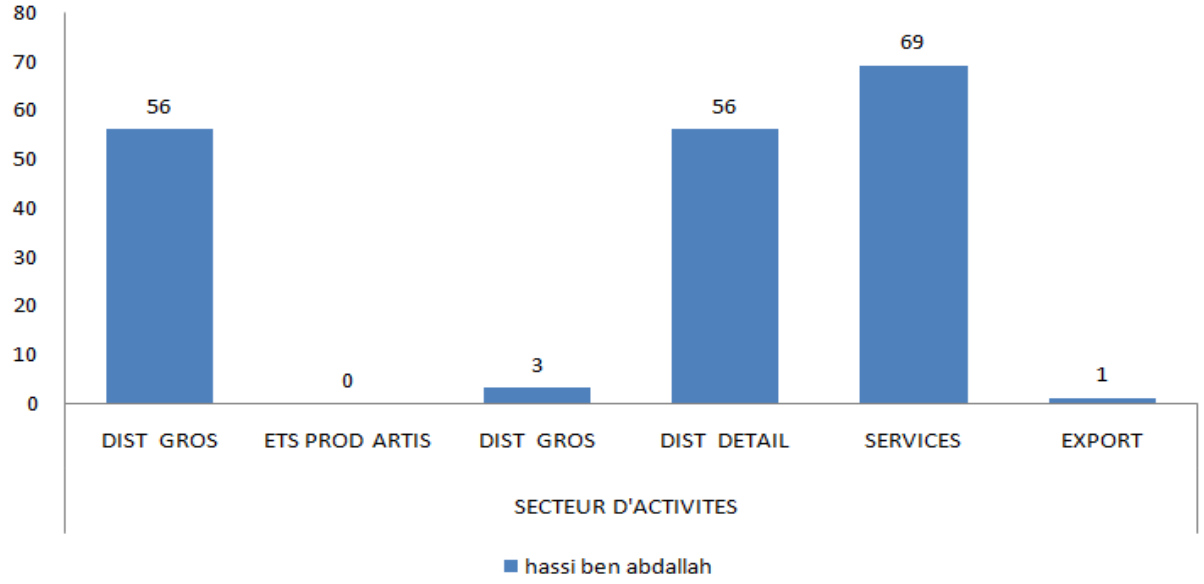

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل ان القطاع السائد والناشط في بلدية حاسي بن عبد الله قطاع الخدمات بوجود 69 مؤسسة ، ثم يليها بالتساوي قطاعي التجارة بالتجزئة وقطاع الانتاج بوجود 56 مؤسسة .

الشكل رقم (24-01) **تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية سيدي خويلد**

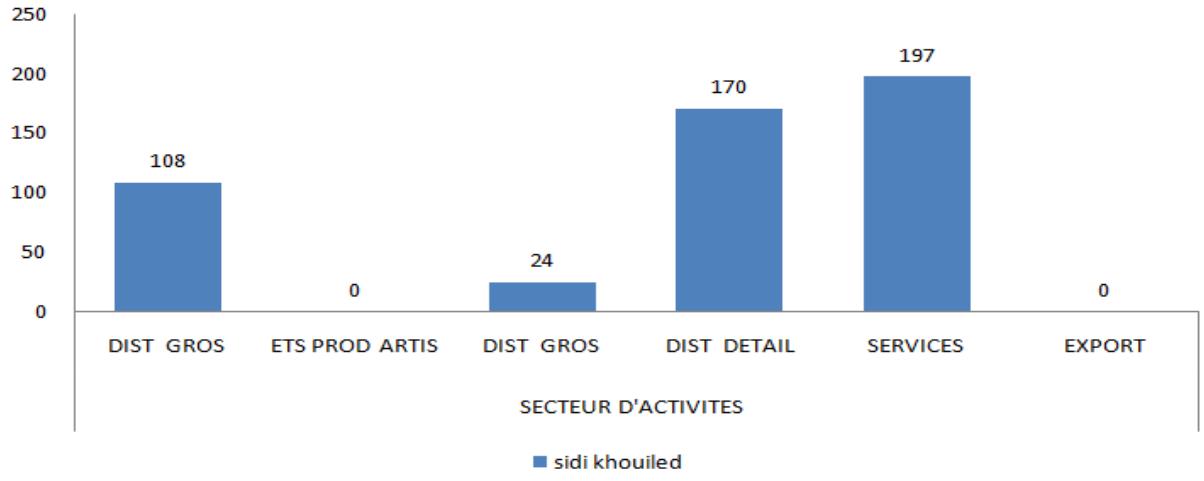

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل ان قطاع النشاط السائد في بلدية سيدي خويلد قطاع الخدمات بوجود 197 مؤسسة ، ثم يليها قطاع التجارة بالتجزئة بوجود 170 مؤسسة ، ثم يليها قطاع التجارة بالجملة بوجود 108 مؤسسة ، ثم يليها قطاع التجارة بالجملة بوجود 24 مؤسسة .

الشكل (25-01) تمثيل بياني حسب قطاع النشاط الشخص الطبيعي بلدية البرمة

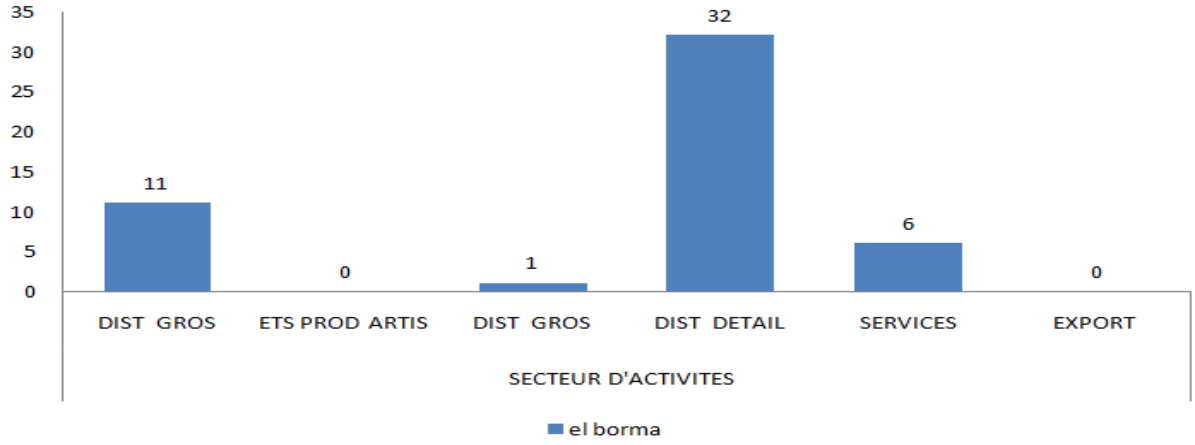

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل ان قطاع النشاط السائد في بلدية البرمة قطاع التجارة بالتجزئة لكون المنطقة حدودية وتحتاج الي حاجيات اليومية بوجود 32 مؤسسة ، ثم يليها قطاع الانتاج بوجود 11 مؤسسة ، ثم يليها قطاع الخدمات بوجود 6 مؤسسات .

الشكل (26-01) تمثيل بياني نسب القطاع النشاط الشخص الطبيعي

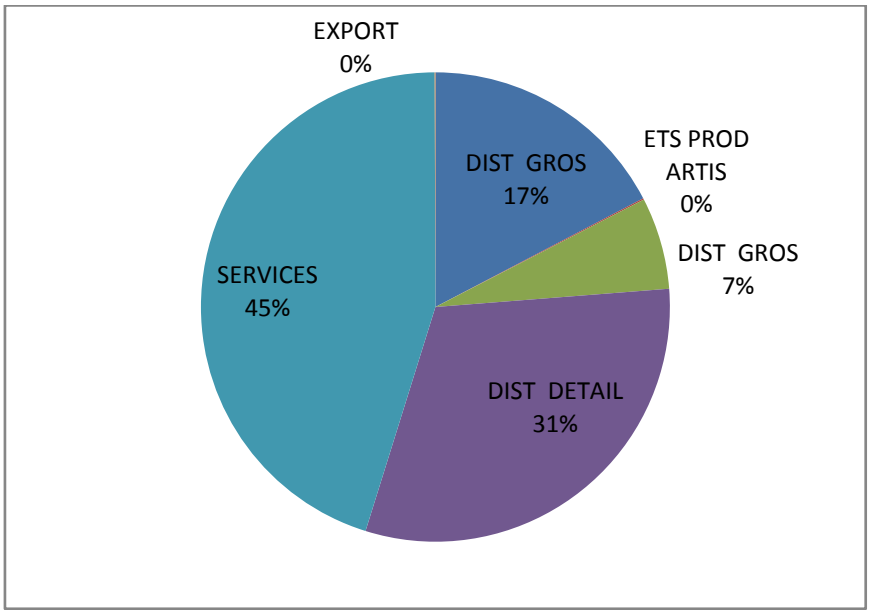

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال هذا الشكل توضح لنا النتائج أن قطاع الخدمات هو الأكثر إستقطابا للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة بنسبة 45 مؤسسة تنشط في هذ القطاع ولأنه موجه بشكل مباشر لتلبية حاجات او رغبات أشخاص أو شخص بعينه يطلبها او يحتاج إليها وذلك حسب الذوق أو الطلب وقد تكون هذه الخدمات مادية أو معنوية

، ثم يليها قطاع التجارة بالتجزئة ، ثم يليها قطاع إنتاج السلع بنسبة 17% ، ثم يليها قطاع تجارة بالجملة بنسبة 7 ، ثم يليها قطاع التصدير بنسبة شبه منعدمة .

ونلاحظ كذلك ان بلدية ورقلة هي الأكبر من المؤسسات الناشطة في قطاع الإستثمار وذلك لوجود 18347 مؤسسة تستثمر في منطقة النشاط أي قربها من الادارت ووجود المساحات والاماكن المخصصة لذلك النشاط ، ثم تليها بلدية الرويسات بوجود 3564 مؤسسة ثم تليها بلدية حاسي مسعود 3526 مؤسسة ثم تليها بلدية عين البيضاء 1030 مؤسسة ثم تليها بلدية انقوسة 600 مؤسسة ثم تليها سي بلدية سيدي خويلد 499 مؤسسة ثم تليها بلدية حاسي بن عبد الله 185 مؤسسة ثم تليها بلدية البرمة 50 مؤسسة .

المطلب الثالث : التوجه الإستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة

نحاول من خلال المبحث التعرف علي المؤسسات الناشطة في اقليم ولاية ورقلة ، والتوجهات الاستثمارية من خلال قطاعات النشاط

الفرع الأول :التوجه الإستثماري حسب قطاع النشاط

نحاول من خلال هذ المطلب معرفة التوجه الاستثماري للمؤسسات الفردية والجماعية حسب قطاعات الانشطة.

جدول إحصائيات الي غاية 2020 حسب قطاع النشاط بالنسبة للمؤسسات الفردية والجماعية (شخص طبيعي ، شخص معنوي)

إحصائيات إلى غاية 2020 ولاية ورقلة جدول رقم (05-01) يوضح عدد المؤسسات شخص طبيعي ومعنوي

إلى غاية سنة 2020	طبيعي	معنوي	المجموع
انتاج السلع	**6538**	**2099**	**8637**
	75,70%	**24,30%**	
الجملة	**1830**	**570**	**2400**
	76,25%	**23,75%**	
التجزئة	**13327**	**456**	**13783**
	96,69%	**3,31%**	
الخدمات	**15397**	**2914**	**18311**
	84,09%	**15,91%**	
التصدير	**19**	**340**	**359**
	5,29%	**94,71%**	
الاستيراد	**0**	**35**	**35**
		100%	
المجموع	37111	6414	**43525**
	85,26%	**14,74%**	

من خلال هذا الجدول يتوضح لنا أن المؤسسات الفردية بالنسبة لقطاع الانتاج الاكثر استثمارا أي بنسبة 75,70 مقارنة مع المؤسسات الجماعية بنسبة 24,30 %وذلك حسب ثقافة المستثمر من خلال التوجه الي المؤسسات الفردية ، ثم يليه قطاع التجارة بالجملة بالنسبة للمؤسسة الفردية ب 76,25% مقارنة المؤسسة الجماعية ب 23,75 %، ثم يليه قطاع التجارة بالتجزئة ب 96,69 %مقارنة بالمؤسسات الجماعية ب 3,31% للمؤسسات الجماعية ، ثم يليه قطاع الخدمات ب 84,09 %مقارنة 15,91 %للمؤسسات الجماعية ، أما للتصدير والاستيرد المؤسسات الجماعية هي التي تقوم بالاستثمار في هذا القطاع بنسبة 100 ، في حين يتوجه المستثمرون في باقي القطاعات الي المؤسسات الفردية ، كما ذكرنا سابقا لباسطة الاجراءات في فتح السجل التجاري وكذا غلق السجل التجاري ، غياب الثقة في سلوك المستثمر في المعاملات المالية بين الشركاء .

الشكل رقم (27-01) تمثيل بياني عدد المؤسسات طبيعي ومعنوي

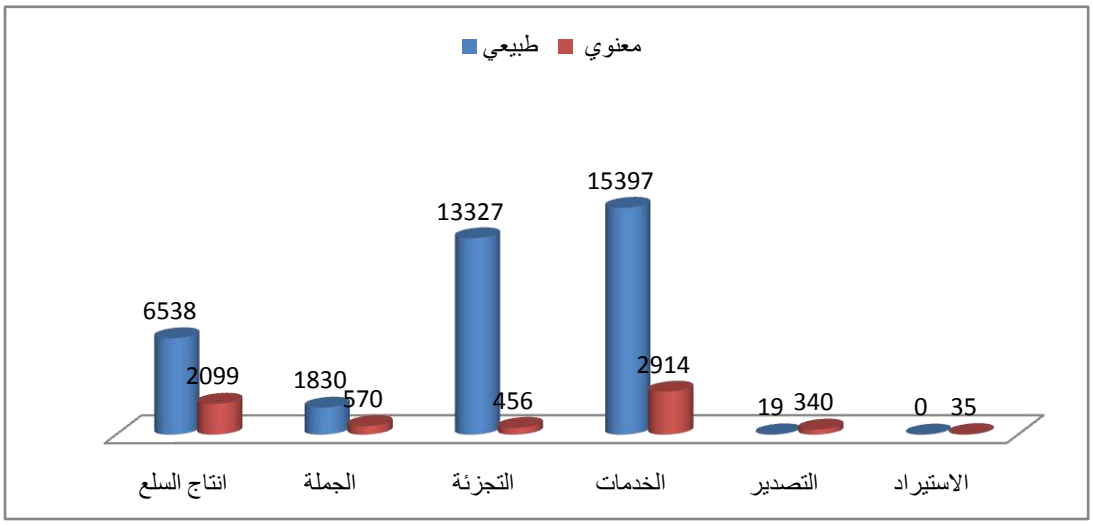

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال هذا الشكل يتوضح لنا أن التوجه الي المؤسسات الفردية بدل المؤسسات الجماعية في جميع القطاعات الاستثمارية .

الشكل رقم(28-01) تمثيل نسبة المؤسسات الطبيعي والمعنوي

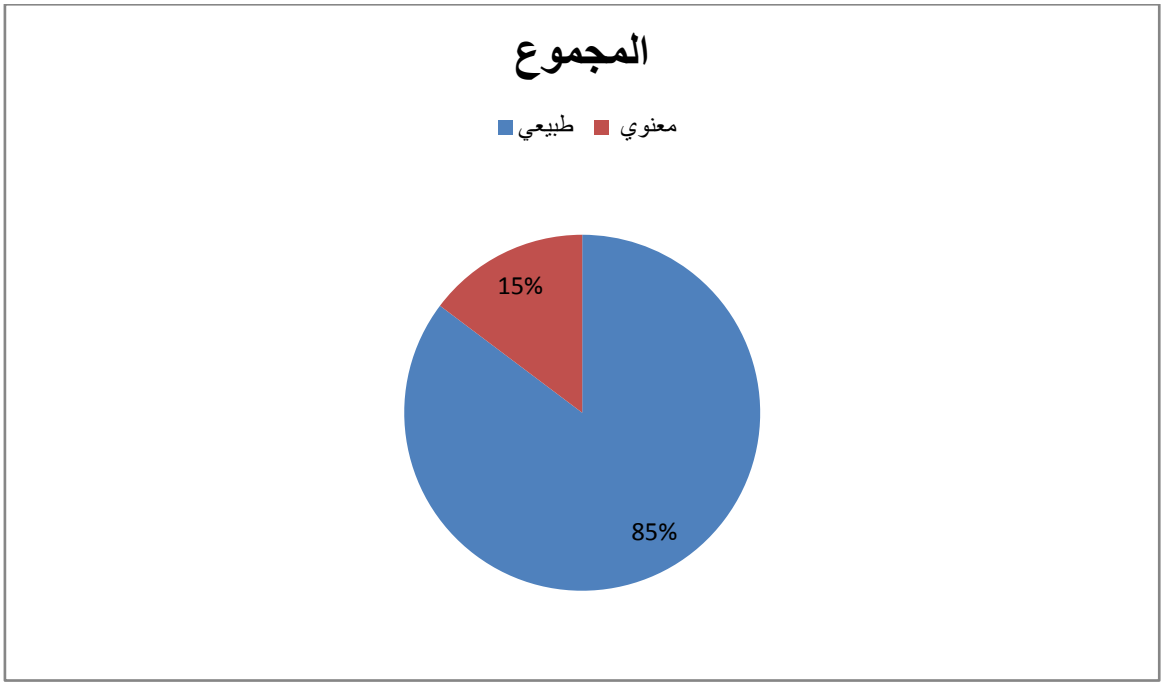

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال هذا الشكل يتوضح لنا الاشخاص المستثمرون يتوجهون للمؤسسات الفردية (شخص طبيعي) بنسبة 85 %بينما يتوجهون المستثمرون للمؤسسات الجماعية (شخص معنوي) بنسبة 15% .

الفرع الثاني : الفئات العمرية للمؤسسات الفردية والجماعية

نحاول من خلال هذا المطلب معرفة المسيرين في المؤسسات الفردية والجماعية من رجال ونساء .

جدول رقم (06-01) الفئة العمرية إحصائيات (رجال ونساء) 2020

احصائيات سنة 2020 ولاية ورقلة

الفئة العمرية	رجال	نساء	المجموع
18-19سنة	**6**	**0**	**6**
	100%		
20-28 سنة	**1760**	**121**	**1881**
	93,57%	**6,43%**	
29-38 سنة	**9847**	**679**	**10526**
	93,55%	**6,45%**	
39-48 سنة	**9889**	**810**	**10699**
	92,43%	**7,57%**	
49-58 سنة	**5336**	**707**	**6043**
	88,30%	**11,70%**	
59-68 سنة	**2287**	**424**	**2711**
	84,36%	**15,64%**	
أكثر من 69 سنة	**1166**	**219**	**1385**
	84,19%	**15,81%**	
المجموع	**30291**	**2960**	**33251**
	91,10%	**8,90%**	

توضح لنا من خلال جدول الفئة العمرية رجال أن أغلب المستثمرون في قطاعات النشاط هم من فئة العمرية من 39 سنة الي غاية 48 سنة الذين يسيرون مؤسساتهم الفردية أو مسيرون في المؤسسات الجماعية أو مسيرون غير شركاء في المؤسسات الجماعية بعد تعيينهم من طرف ملاك الشركة وعددهم 9889 مسير ، ثم يليه الفئة العمرية من 29 سنة إلي غاية 38 سنة ويبلغ عدد المسيرين 9847 ، حيث لاحظنا أن الفئة العمرية من 18 سنة الي 19 سنة يوجد 6 مسييرن فقط وذلك نظرا لوجود الشباب في هذا السن يزاولون دراستهم وان السن القانوني للسجل التجاري هو 19 سنة كاملة كما لا توجد مرآة مسيرة في هذه الفئة ، ثم يليه لفئة العمرية من 20 سنة الي غاية 28 سنة يوجد 1760 مسير مؤسسة ، ثم يليه الفئة العمرية أكثر من 69 سنة حيث يوجد 1166 مسير

الشكل (29-01) تمثيل يمثل عدد الرجال والنساء حسب السن

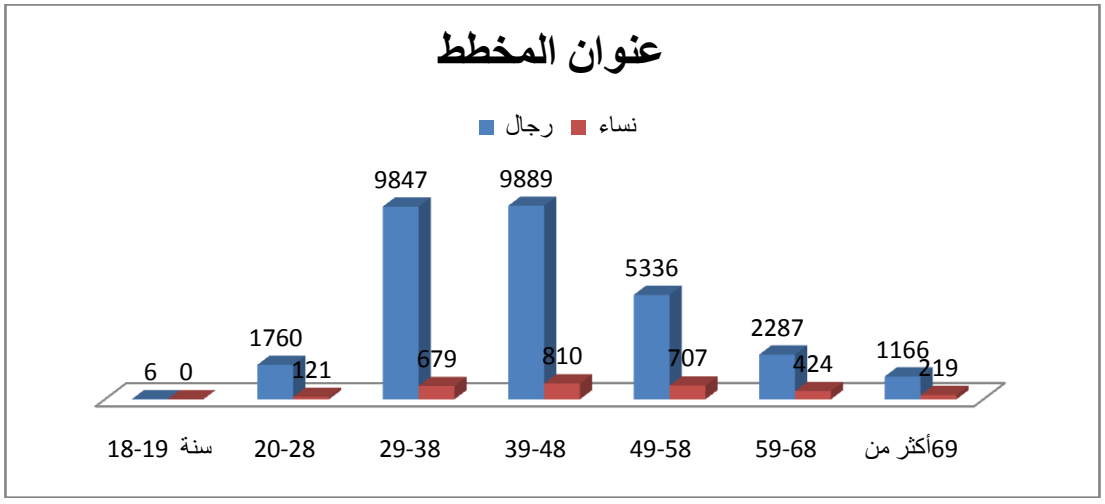

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل ان الأكثر الفئة العمرية الذي يقومون بتسيير المؤسسات سواء مؤسسات فردية أو مؤسسات جماعية هم الفئة في السن 39-48 بوجود 9889 مسير منها 810 مسيرة نساء ، ثم يليها الفئة في السن (29- 38) بوجود 9847 مسير منها 679 نساء ، ثم يليها الفئة العمرية في السن 49-58 بوجود 5336 مسير منها 707 نساء ، ثم يليها الفئة العمرية في السن (59-68) بوجود 2287 مسير منها 424 نساء ، ثم يليه الفئة العمرية في السن (20-28) بوجود 1760 مسير منها 121 نساء ، ثم يليها الاكثر من 69 بوجود 1166 مسير منها 219 نساء ، ثم يليها في الأخير الفئة العمرية في السن (18-19)مسير كلهم رجال لا يوجد العنصر النسوي في التسيير .

الشكل رقم (30-01) تمثيل نسبي للرجال والنساء

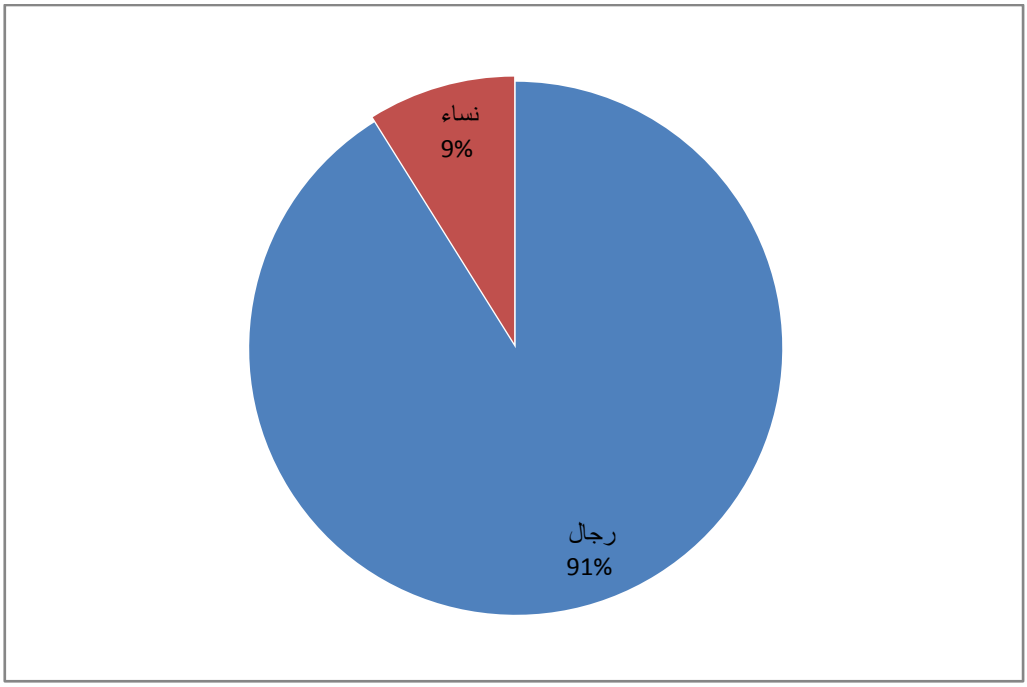

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري

يتوضح لنا من خلال هذا الشكل أن اغلب المسيرون في المؤسسات سواء فردية او جماعية هم رجال بنسبة 91 بينما المسيرات من النساء بنسبة 9 .

خلاصة الفصل:

حاولنا خلال هذا الفصل تحليل الدراسة الميدانية من خلال التعرف علي عدد المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة ، ومدي توجه المؤسسات علي قطاعات النشاط في هاته الولاية ، وبالاعتماد علي دراسات إحصائية مقدمة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري قمنا بتقسيم الفصل إلي مبحثين ، المبحث الأول تطرقنا فيه الدراسة المتخصصة والدراسة الميدانية ، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلي توجيه الاستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة .

وخلصت النتائج الدراسة إلي أن المؤسسات في ولاية ورقلة تتخذ عدة أشكال قانونية والغالب فيها المؤسسات الفردية بشكل كبير بالنسبة للشخص الطبيعي ، أما بالنسبة للمؤسسات الجماعية (شخص معنوي) يتجهون الي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة بغض النظر باقي الأشكال .

توجه المؤسسات في قطاع النشاط هو قطاع ألخدماتي وهذا راجع إلي طبيعة المنطقة وسلوك المستثمر في ولاية ورقلة

خاتمة

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة علي الإشكالية التالية : أثر نمط الملكية والشكل القانوني للمؤسسات علي السلوك الاستثماري في المؤسسات الناشطة في إقليم الولاية ، و من خلال التوجه نحو الشكل القانوني الذي يراه المستثمر مناسبا له أي ايجابيات الشكل أو ثقافة المستثمر أو العائلة أو المجتمع الذي يعيش فيه ، وإسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية علي المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة ، ثم التوصل إلي بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات التي تم فرضها في مقدمة الدراسة ، ومن ثم يمكن تقديم مجموعة من التوصيات بالإضافة إلى اقتراح آفاق الدراسة.

نتائج اختبار الفرضيات :

أولا :اختبار الفرضية الأولى : إي الأشكال القانونية الاكثر توجها للاستثمار ، تبين لنا من خلال تحليل المتعلق بالفرضية الاولي أن اختيار الشكل القانوني هو الخيار الأنسب للمؤسسة وذلك حفاظا علي سمعة المؤسسة ، وكذا التوجه للاستثمار عن طريق المؤسسات الفردية لسهولة إنشاء المؤسسة وهذا مايثبت صحة الفرضية .

ثانيا:اختبار الفرضية الثانية يؤثر الشكل القانوني علي السلوك الاستثماري ، من خلال ثقافة المستثمر ،وكذا المحيط الذي يعيش فيه المستثمر " .

تبين لنا بتحليل المتعلق بالفرضية الثانية ان الشكل القانوني يؤثر علي سلوك المستثمر من خلال المجتمع أو الوسط الذي يعيش فيه أو ثقافة الفرد بحد نفسه ، من خلال متابعة بعض المستثمرين أو التوجه إلي قطاع معين ، وهذا مايثبت صحة هذه الفرضية .

ثالثا:اختبار الفرضية الثالثة

" إن القطاعات التي يتوجه إليها المستثمرون حسب منطقة النشاط ، والقطاع السائد في تلك المنطقة".

تبين لنا من خلال تحليل المتعلق بالفرضية الثانية أن القطاع الذي يتوجه إليه المستثمر هو حسب منطقة النشاط ، أي كل ولاية وخصوصيتها في الاستثمار ، فمثلا ولاية ورقلة كونها منطقة بترولية فنلاحظ قطاع ألخدماتي الغالب في هذه المنطقة، ومثال آخر ولاية سطيف منطقة التجارة بالجملة نلاحظ أن القطاع الغالب هناك التجارة بالجملة ،وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة :

- إن الشكل القانوني للمؤسسات هو هيكل قانوني وتنظيمي للمؤسسة من خلال مزاولة المؤسسة نشاطاتها بشكل قانوني وتأسيسي ، من خلال التسجيل في المراكز السجل التجاري وكذا الاشهار بهاته المؤسسات
- تلعب منطقة النشاط دورا كبيرا لمزاولة هاته المؤسسات نشاطاتها في الاتجاه نحو الأشكال القانونية والتنظيمية .

- القيد في السجلات التجارية يعتبر أمرا واجبا علي المؤسسات من الناحية القانونية .
- الإشهار المؤسسات بالأشكال القانونية ، أمور تنظيمية وقانونية ومعرفة كل مؤسسة بشكلها واسم المؤسسة ، ورأس المال المؤسسة (المؤسسات الجماعية) .

التوصيات:

من خلال قيامنا بالدراسة التحليليّ الإحصائية المحصل عليها من طرف المركز الوطني للسجل التجاري سنحاول تقديم جملة من التوصيات :

- العمل علي معرفة عدد المؤسسات علي المستوي الوطني والمحلي من خلال مجلة إحصائية يقوم بإعدادها المركز المركز الوطني للسجل التجاري.
- علي مسيري المؤسسات الفردية والجماعية الاطلاع علي المجلات الإحصائية ، لمعرفة قطاع النشاط الغالب في الولاية وماهو الأكثر قطاع توجها للمستثمرين .
- ضرورة حرص مسيري المؤسسات علي احدث التغيرات والتطورات بما يتناسب مع المتغيرات الخارجية ، ومعرفة الأشكال القانونية الأكثر توجها للمستثمرين.
- التوجهات المستقبلية للمؤسسات من خلال الاتصال بالعالم الخارجي .
- دور الشكل القانوني للمؤسسة في تأسيسها .
- دور ملكية المؤسسة (خاصة أو عمومية) .
- إعطاء الصيغة القانونية للمؤسسة .

وفي ختامنا لهذا البحث نرجو أن نكون قد لممنا بهذا البحث بمختلف الجوانب الأساسية للموضوع وأن يكون إمتداد للبحوث المستقبلية .

المراجع

المراجع باللغة العربية

المذكرات:

1. بن لخضر عيسى "**سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجيلالي اليابس- سيدي بلعباس – 2019ص 26-27
2. بوزيد غلابي،**مفهوم المؤسسة العمومية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي -ام البواقي -2011
3. عامر حبيبة،**دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية**، مذكرة مكملة لشهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017صفحة 3-4
4. رمزي بومعراف ، **مناخ الاستثمار وتاثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي-،2013
5. زغود تبر ،**اثر هيكل الملكية والهيكل المالي على الاداء المالي المؤسسة** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2018
6. نمري نصر الدين،**الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل ماجسير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2009
7. [1] نعيمة عبدي ،**اثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016
8. [1] وادة جميلة ، المؤسسة الاقتصادية وتحياتت العولمة ، مذكرة متطلبات شهادة الليسانس ،تسيير واقتصاد المؤسسة ،العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،2013 ص 14

1. 9. بوده نبيل ،اجيس سليم،**النظام القانوني للمؤسسة العمومية الإقتصادية في الجزائر**،مذكرة مكملة لشهادة الماستر في قانون الاعمال ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية2015صفحة 9

المقالات و المداخلات :

2. أ .بداوي كريم، أ.لبيض بوبكر،مفهوم حق الملكية بين الفقه الاسلامي والقانون المدني الجزائري ،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، العدد الاول ، الجزائر ، ص116
3. أودو فوبرفليد ، خطة العمل لانطلاقة ناجحة :التحديات – البناء – التكوين – التقويم، العبيكان للنشر ، 2005 ،ص ص 44-46
4. سيد عبد النبي محمد ، **إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز** ، الجيزة ،دار الكتب المصرية ، 2019 ، ص 10
5. د. الفضيل الرتيمي ، **التحليل السوسيولوجي للمؤسسة** ، محاضرة التنظيم ، ماستر **2** ، جامعة سعد دحلب ، البليدة
6. د ،عبد الله قادية ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، 2019 ، يونيو ، المجلد 16، العدد 1 ص 617
7. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، مرجع سابق ، ص 621
8. الجزائر ، **قانون الاستثمار** ، 2007 ، المادة 2 ، ص 2
9. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، مرجع سابق
10. مقال ، وسام عبد السلام ، **إنشاء المؤسسة في الجزائر الشكل القانوني** ،2020 ، جويلية
11. د ، حساني مراني ، بعض الخصائص الأساسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ، مجلة المؤسسة ، 2016 ،العدد ، 05 ،ص 165
12. بوده نبيل ،اجيس سليم،**النظام القانوني للمؤسسة العمومية الإقتصادية في الجزائر**،مذكرة مكملة لشهادة الماستر في قانون الاعمال ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية2015صفحة 9
13. الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1975 الموافق 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم ، مرجع سابق ، ص 138 .

المراجع باللغة الأجنبية

1. Youcef El Alami,Abdellali Fadlallah,Houda Bellamine, **Pression Fiscal Investissment et Croissance économique,** revue Francaise deconomie et de gestion ,ISSN:2728-0128,volume2 :N6,p20,2021
2. Ekodo Raymond,Ndam Mama,Ousmanou Komanda**; Investissement Direct étranger et Croissance économique CEMAC** revue Marocaine d économie ,:N3, ,2020

الملاحق

REPARTITION DES COMMERCANTS INSCRITS AU REGISTRE DU COMMERCE PAR COMMUNE AU NIVEAU DE LA WILAYA DE OUARGLA AU 06 AVRIL 2022

COMMUNE	PERSONNES PHYSIQUES	PERSONNES MORALES	TOTAL
OUARGLA	16 699	2 293	18 992
AIN BEIDA	857	161	1 018
N'GOUSSA	517	39	556
HASSI MESSAOUD	3 164	1 628	4 792
ROUISSAT	3 085	648	3 733
SIDI KHOUILED	439	88	527
HASSI BEN ABDALLAH	162	32	194
EL BORMA	45	18	63
TOTAL	24 968	4 907	29 875

REPARTITION DES COMMERCANTS INSCRITS (PERSONNES PHYSIQUES) AU REGISTRE DU COMMERCE PAR SECTEUR D'ACTIVITE ET PAR COMMUNE AU NIVEAU DE LA WILAYA DE OUARGLA AU 06 AVRIL 2022

COMMUNE	SECTEUR D'ACTIVITES						TOTAL
	PROD. BIENS	ETS.PROD. ARTIS.	DIST.GROS	DIST. DETAIL	SERVICES	EXPORT	
OUARGLA	2 804	22	1 150	5 509	8 854	8	18 347
AIN BEIDA	260		84	227	459		1 030
N'GOUSSA	154	1	18	195	232		600
HASSI MESSAOUD	458	1	161	1 511	1 395		3 526
ROUISSAT	967	2	320	934	1 336	5	3 564
SIDI KHOUILED	108		24	170	197		499
HASSI BEN ABDALLAH	56		3	56	69	1	185
EL BORMA	11		1	32	6		50
TOTAL	4 818	26	1 761	8 634	12 548	14	27 801

NB : La répartition des commerçants par secteur d'activité ne correspond pas au nombre des inscrits au motif qu'un commerçant peut cumuler l'exercice de plusieurs activités de secteurs différents.

REPARTITION DES COMMERCANTS INSCRITS (PERSONNES MORALES) AU REGISTRE DU COMMERCE PAR SECTEUR D'ACTIVITE ET PAR COMMUNE AU NIVEAU DE LA WILAYA DE OUARGLA
AU 06 AVRIL 2022

COMMUNE	SECTEUR D'ACTIVITES							TOTAL
	PROD. BIENS	ETS.PROD. ARTIS.	DIST.GROS	IMPORT	DIST. DETAIL	SERVICES	EXPORT	
OUARGLA	907	2	312	118	159	1220	22	**2 740**
AIN BEIDA	71		28	5	7	69	2	**182**
N'GOUSSA	19		5		5	19	2	**50**
HASSI MESSAOUD	451	4	178	60	188	968	2	**1 851**
ROUISSAT	282		105	31	41	305	8	**772**
SIDI KHOUILED	42		11		3	46		**102**
HASSI BEN ABDALLAH	19		2	2		16		**39**
EL BORMA	11		1			14		**26**
TOTAL	1 802	6	642	216	403	2 657	36	5 762

NB : La répartition des commerçants par secteur d'activité ne correspond pas au nombre des inscrits au motif qu'un commerçant peut cumuler l'exercice de plusieurs activités de secteurs différents.

REPARTITION DES COMMERCANTS INSCRITS (PERSONNES MORALES) AU REGISTRE DU COMMERCE PAR FORME JURIDIQUE ET PAR COMMUNE AU NIVEAU DE LA WILAYA DE OUARGLA AU 06 AVRIL 2022

COMMUNE	FORME JURIDIQUE							TOTAL
	EPIC	EURL	GROUPEMENT	SARL	SNC	SPA	SUCCURSALE	
OUARGLA	24	932	4	1169	46	117	1	2 293
AIN BEIDA	1	66		85	6	3		161
N'GOUSSA		13		26				39
HASSI MESSAOUD	5	488	16	995	15	103	6	1 628
ROUISSAT	1	324	4	303	12	4		648
SIDI KHOUILED		34		50	2	2		88
HASSI BEN ABDALLAH	1	13		16	1	1		32
EL BORMA		2		13		3		18
TOTAL	32	1 872	24	2 657	82	233	7	4 907

NB : La répartition des commerçants par secteur d'activité ne correspond pas au nombre des inscrits au motif qu'un commerçant peut cumuler l'exercice de plusieurs activités de secteurs différents.

الفهرس

الفهرس

إهداء ..... **II**,
شكر وتقدير..... **III**
الملخص..... **IV**
قائمة محتويات..... **V**
قائمة الجداول..... **VI**
قائمة الأشكال..... **VII**,**VIII**
قائمة الرموز والاختصارات..... **IX**
مقدمة..... أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول السلوك الاستثماري والعوامل المؤثرة به..... **1**
تمهيد **2**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول السلوك الاستثماري ونمط الملكية والشكل القانوني..... **3**
المطلب الأول:الشكل القانوني..... **3**
الفرع الأول:تعريف المؤسسة الاقتصادية 3
الفرع الثاني: انواع المؤسسات..... 4
الفرع الثالث:الفرق بين المؤسسة و الشركة..... 6
المطلب الثاني: الشكل القانوني ونمط الملكية..... **10**
الفرع الأول: الشكل القانوني 11
الفرع الثاني: نمط الملكية..... 12
المطلب الثالث: الاستثمار..... **17**
الفرع الأول:مفهوم الاستثمار..... 17
الفرع الثاني: محددات الاستمار 18
الفرع الثالث:انواع الاستثمار..... 19
المبحث الثاني :الدراسات السابقة حول الموضوع..... **20**
المطلب الأول :الدراسات السابقة..... **20**

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية 21
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الفرنسية 23
المطلب الثاني مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة 24
خلاصة الفصل.....25
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية..... 26
تمهيد.....27
المبحث الأول:الطريقة والأدوات المستخدمة.....29
المطلب الأول:الطريقة والأدوات.....29
الفرع الأول:تحديد المنهج.....29
الفرع الثاني:مجتمع وعينة الدراسة.....29
المطلب الثاني:الأدوات المستعملة في الدراسة.....30
الفرع الاول:ادوات الدراسة.....**30**
المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.....30
المطلب الأول:تحليل مؤسسات الشخص المعنوي حسب الشكل القانوني.....31
المطلب الثاني: قياس توجيه مؤسسات الشخص المعنوي والشخص الطبيعي حسب قطاع النشاط....36
المطلب الثالث :التوجه الاستثماري للمؤسسات الناشطة في اقليم ولاية ورقلة.....43
الفرع الأول: التوجه الاستثماري حسب قطاع النشاط.....50
الفرع الثاني:نتائج الفئات العمرية للمؤسسات الفردية والجماعية.....53
خلاصة الفصل.....56
خاتمة.....58
المراجع.....61
الملاحق.....64
الفهرس.....65